

كانون الثاني/ يناير 2016

## دور النقابات في إصلاح المنظومة الأمنية في تونس

وجدان المقراني\*

### التقديم

تأسست أولى النقابات الأمنية في أوائل القرن العشرين، إلا أنها أصبحت على نحو متزايد سمة بارزة للشرطة الحديثة. وفي معظم الدول التي انتقلت حديثاً من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي سعى أعضاء الشرطة فيها إلى إنشاء نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم<sup>1</sup>. حيث أكد المؤرخ الأسترالي "بريان فيتزباتريك" أنه " إذا أعطيت الشرطة كامل حقوقها بما في ذلك التنظيم النقابي سيكون من الصعب استخدامها لخدمة القمع السياسي " لاسيما أن حق الأمنيين في التنظيم النقابي مرتبط بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد<sup>2</sup>.

وتحتل النقابة الأمنية في تونس المرتبة الأولى في الترتيب العربي، والمرتبة الثامنة في الترتيب العالمي للنقابات الأمنية. مما يفتح المجال لطرح التساؤل التالي : إلى أي مدى نجحت النقابات في أن تكون شريكاً فاعلاً في عملية إصلاح المنظومة الأمنية في تونس؟

وقبل تقييم دور النقابات ومدى نجاحها في المشاركة في عملية إصلاح المنظومة الأمنية سوف نستهل التقديم بتناول العناصر التالية:

- الاعتراف بالحق النقابي لفائدة أعوان الأمن
- تأسيس النقابات الأمنية بفرنسا

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اجتمعت نقابة فصائل الشرطة الفرنسية في مجموعة واحدة أطلق عليهم C.G.A "اتحاد شرطة فرنسا"، انضم هذا الاتحاد لاحقاً إلى أحد أهم تجمع عمالي للعمال الفرنسيين، وهو من أبرز النقابات الفرنسية الفاعلة ميدانياً على الأرض والتي ما تزال حتى اليوم.

1 د.علاء راشد، " دور نقابات الشرطة في إصلاح الشرطة " ، ص 1  
2 المرجع نفسه

وابتداءً من أوائل التسعينيات تعزز وضع نقابات الشرطة في فرنسا، وأصبحت هذه النقابات فاعلة وتفرض مطالبها لاسيما لجهة تخفيض ساعات العمل، ويذكر أنه منذ سنة 1981 ومع وصول الاشتراكيين إلى الحكم في فرنسا تعزز موقع النقابات العمالية بشكل عام ولاسيما نقابات الشرطة؛ إذ تحققت إصلاحات كثيرة ساعدت في تحسين الوضع المعيشي لعناصر الشرطة، فحراس السجون الفرنسية من الشرطة على سبيل المثال لهم أيضا نقاباتهم الخاصة، وغالباً ما ينظمون احتجاجات بسبب تصاعد أعمال العنف ضدهم من قبل السجناء، فهم يضربون ويتوقفون عن العمل ويحق لهم كما يحق لغيرهم أن يرفعوا أصواتهم ضد وزارة الداخلية وضد وزارة العدل.<sup>3</sup>

أما بالنسبة للبلاد التونسية، فقد تأسست أولى النقابات الأمنية إثر الثورة، حيث تمت المطالبة برفع تحجير ممارسة العمل النقابي والسماح لهم بتأسيس نقابات تدافع عن مصالحهم.

### • رفع تحجير ممارسة العمل النقابي لفائدة السلك الأمني في تونس

حُجِرَ المشروع في ظل النظام السابق على بعض الأسلاك من أعوان الوظيفة العمومية ممارسة الحق النقابي، اعتماداً على خصوصية النشاط المهني الذي تقوم به هذه الفئة من الأعوان، ما منعهم من تكوين نقابات بحجة أن ممارستهم للحق النقابي تمس سيادة الدولة وأمنها، غير أن تاريخ 14 كانون الأول / يناير كان حاسماً في القطع مع النظام القامع للحريات، وتعويضه بنظام ديمقراطي يحترم الحقوق ويقطع مع سياسة التحجير والتضييق.

وفي إطار استغلال الحرية التي عرفتها البلاد التونسية خلال الفترة الانتقالية، تم الإسراع بتكوين نقابات أمنية تأسست لأول مرة في البلاد التونسية، وتحصلت على اعتراف صريح يخولها ممارسة الحق النقابي.

### • تكوين النقابات الأمنية والسماح لها بالعمل

تأسست أولى النقابات الأمنية خارج أي إطار قانوني، ليتم الاعتراف بها في مرحلة لاحقة، وانطلق العمل لتكوين نقابة لقوات الأمن الداخلي تكون مستقلة عن كافة المنظمات، تتولى مهمة الدفاع عن مصالحهم وتضمن لهم حقوقهم. فسّمح لهم وزير الداخلية آنذاك ضمن برقية عدد 123 / 7 بتاريخ 24 فبراير / شباط 2011 بممارسة الحق النقابي في انتظار تنقيح الفصلين 11 و 12 من القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي.

<sup>3</sup>[www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/d62a4a9c-7d1f-4678-afbc-b682dda16b0f#L3](http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/d62a4a9c-7d1f-4678-afbc-b682dda16b0f#L3)

و بتاريخ 19 أيار / مايو 2011 تم تشكيل هيئة إدارة مؤقتة تتولى تسيير العمل النقابي، إلى حين انعقاد المؤتمر التأسيسي العام لقوات الأمن الداخلي، حيث تم الاتفاق على بعث نقابة عامة لقوات الأمن، ثم أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً عدد 42 لسنة 2011 مؤرخ في 25 أيار / مايو يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أغسطس / آب 1982 المتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي، إذ نصّ الفصل 11 (جديد) على أنه " لأعوان قوات الأمن الداخلي الحق في ممارسة العمل النقابي، ولهم لهذا الغرض تكوين نقابات مهنية مستقلة عن سائر النقابات المهنية واتحاداتها".

وذلك إيماناً بأن العمل النقابي في السلك الأمني هو حق يجب احترامه ولا يمكن انتهاكه بل لا بد من دعمه وحمايته، وبالتالي يحق للأمنيين إيجاد هيكل نقابي يتبنى مطالبهم الاجتماعية، ويساهم في تحسين ظروف عملهم، تجسيدا لمبدأ الحرية النقابية التي تضمن لأي سلك الحق في التمثيل النقابي.

تضم النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي جميع إطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي المنخرطين بها من "شرطة وحرس وطني" و"حماية مدنية" و"سجون وإصلاح" مباشرين أو متقاعدين. وهكذا يبقى العمل النقابي حقاً مشروعاً لأنه في المجمل يهدف إلى تحسين ظروف العمل المهنية والاجتماعية، وهو المطلب الذي تشترك فيه جميع النقابات التي تأسست لغاية تحقيقه. نذكر من بينها "الاتحاد الوطني لنقابات قوات الأمن التونسي، الذي يضم في مكوناته: الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة لحماية رئيس الدولة والشخصيات الرسمية والإدارة العامة للمصالح المختصة، وكذلك نقابات أساسية تابعة للحرس الوطني والإدارة العامة للمصالح الفنية ونقابات الإدارة العامة للسجون والإصلاح و النقابات الأساسية للحماية المدنية ونقابات الأمن والشرطة.

كما تم تأسيس عدة نقابات أمنية أخرى مستقلة نذكر أهمها: " نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل" و " نقابة الإدارة العامة للحرس الوطني" وغيرها من النقابات الأمنية التي أدت إلى بروز تعددية صلب النقابات الأمنية.

كما أصبح الحق النقابي لقوات الأمن الداخلي حقاً دستورياً ، حيث نص الفصل 36 من الدستور الثاني للجمهورية التونسية الصادر في 27 كانون الثاني / يناير 2014 أن "الحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب مضمون ولا ينطبق هذا الحق على الجيش الوطني، ولا يشمل حق الإضراب قوات الأمن الداخلي والديوانة".

## • تعريف مفهوم إصلاح المنظومة الأمنية

تتفق جميع الدراسات حول عدم وجود تعريف قاطع "لإصلاح القطاع الأمني"، حيث يعدّ هذا المفهوم حديث نسبياً، سواءً على مستوى الحكومات أو على المستوى البحثي.

ومع ذلك توجد قواسم مشتركة بين التعريفات نستطيع من خلالها استنباط فحوى عملية إصلاح قطاع الأمني. فالغاية من إصلاح القطاع الأمني هو تقديم أمن فعّال للأفراد والدولة تحت إطار من الحوكمة الديمقراطية.<sup>4</sup>

و لقد أصبح من الضروري أن يشمل تعريف الأمن في البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية تعريف الأمن الإنساني؛ ذلك أنه يمر عبر العدالة الانتقالية مما يسمح بضبط الانتهاكات التي تسبب فيها نظام الديكتاتورية ومعالجتها والقضاء على هذا النظام من خلال إصلاحات جوهرية على مستوى الهياكل وآليات القمع لاسيّما عبر معالجة أرشيف الديكتاتورية.<sup>5</sup>

## • أهمية موضوع دور النقابات في إصلاح المنظومة الأمنية

يكتسب موضوع دور النقابات في إصلاح المنظومة الأمنية أهمية عمليّة آنيّة يفرضها الوضع الراهن، ذلك أن مسار التحوّل الديمقراطي في تونس يبقى رهين مدى نضج إستراتيجية الفاعلين فيه. كما أنه مرتبط بمدى نجاح مسار الإصلاح السياسي الذي من شأنه أن ينعكس على الإصلاح الأمني.

وعليه فإن مجرد الاقتناع بكون النقابات الأمنية هي الأدرى بالثغرات والنقائص والتجاوزات<sup>6</sup> ، يؤدي إلى نتيجة مفادها أنهم الأقدر على تقديم مشاريع وتصورات لضمان إصلاح المنظومة الأمنية، وضمان بلوغ أمن جمهوري، كما أنهم يدركون جيداً أنّ إصلاح وضعيتهم المهنية والاجتماعية هو إصلاح للمؤسسة الأمنية.

وهو ما أكدّه الباحث " توفيق أكليمندوس": " حين تعهد عملية الإصلاح إلى فاعل قادم من المؤسسة، تكون فرصة نجاحه أكبر إذا اعتبر القطاع المستهدف أن قائد عملية الإصلاح له شرعية، كما أن ابن المؤسسة لديه فرص أكبر في التمكن من المعلومات وفهم استراتيجيات كافة الأطراف وفهم أبعاد وتبعات أي خطوة

2.د. بسمّة قضماني و د.سلام الكواكبي، " عرض تحليلي لأدبيات إصلاح القطاع الأمني " مبادرة الإصلاح العربي ص 4  
30الثورة و التحديات الأمنية ، فرح حشاد ووحيد الفرشيشي ، أرشيف الديكتاتورية بين العدالة الانتقالية و قضايا الأمن ، ص 5  
2013 بكرة قعلول " الإصلاح الأمني في تونس و تفعيل التجربة النقابية للأمنيين " التقدمة بتاريخ 25 مارس<sup>6</sup>

أو خيار يتم تبنيه، لاسيما أنّ الجهاز الأمني غير شفاف بالمرّة و غامض بشكل كبير بالنسبة للمراقبين من خارجه.<sup>7</sup>

وهو ما أكدته أيضاً الباحثة "رابحة سيف علام" حين ذكرت أنّ " للأمنيين الحق في تنظيم أنفسهم في إطار نقابي ليكون لهم شرعية خارج الهيراركية الرسمية تتيح لهم إبداء آرائهم في تطوير عملهم وتحسين ظروفه أو اختيار أساليب العمل البديلة لتطوير مهنتهم."<sup>8</sup>

تحتاج المنظومة الأمنية إلى إصلاح عاجل وشامل على صعيد الانتدابات والتأهيل والتكوين والرسكلة والسعي لإرساء علاقة جديدة مع المواطن، قوامها الاحترام المتبادل. وبالتالي فإنّ غياب إستراتيجية واضحة لإصلاح المنظومة الأمنية من شأنه أن يساهم في إضاعة الكثير من الوقت دون الانطلاق في تطبيق التصورات المقترحة، لاسيما أنّ محاولات الإصلاح لم ترتق بعد إلى إرساء منظومة أمنية تقطع مع الماضي، ولم ترس بعد أمنياً جمهورياً وهو ما يتطلب البحث عن العوائق التي حالت دون الإسراع في عملية الإصلاح الأمني.

ولكن يبقى الفصل 19 من الدستور الثاني للجمهورية التونسية الصادر في 27 كانون الثاني / يناير 2014 الانطلاقة الأولى لضمان تأسيس أمن جمهوري؛ إذ نصّ الفصل على أن "الأمن الوطني أمن جمهوري، قوّاته مكلفة بحفظ الأمن والنظام العام، وحماية الأفراد والمؤسسات والممتلكات وإنفاذ القانون، في كنف احترام الحريات وفي إطار الحياد التام".

و بالتالي فإنّ إصلاح القطاع الأمني من زاوية تكريس الرقابة المدنية كجزء من كل، وهو التحوّل الديمقراطي، الذي يتطلب توفّر الإرادة السياسية المحليّة وأيضاً الأخذ في الحسبان الوضع الخاص لكل بلد، وتجنّب الوصفات الجاهزة للإصلاح.<sup>9</sup>

حيث كانت عملية إصلاح الأجهزة الأمنية جزءاً مهماً من كل تجارب التحوّل الديمقراطي سواء في أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية، وقد أسهمت الأمم المتحدة ومنظماتها في عملية إعادة تأهيل الشرطة وإصلاحها في هذه الدول.<sup>10</sup>

وبعد مرور أربع سنوات على الثورة التونسية، بقيت مسألة إصلاح المنظومة الأمنية من أهم القضايا العالقة في البلاد في ظل الوضع السياسي المتقلّب، سيّما أنّ التحديات والرهانات عديدة جداً في هذا الخصوص، ولنا هنا أن نتساءل عن دور النقابات في المساهمة في إصلاح المنظومة الأمنية؟

<sup>6</sup>توفيق أكليموندوس "علاج دون بتر" إصلاح الأمن في مصر . مبادرة الإصلاح العربي ، سبتمبر 2012 ص 7

<sup>7</sup>رابحة سيف علام " إصلاح جهاز الشرطة كيف و لماذا " . منتدى البدائل العربي للدراسات. ص 8

<sup>8</sup>د.بسمة قضماني و د.سلام الكواكي، " عرض تحليلي لأدبيات إصلاح القطاع الأمني " مبادرة الإصلاح العربي

<sup>9</sup>حسين حمودة ، معضلة الأمن : مؤسسات الأمن الداخلي بين إعادة الهيكلة و البناء في مصر، الأهرام

ما زال الجدل قائماً حتى الآن حول النقابات ودورها، فالبعض يرى أن دور النقابة ينحصر في تحسين شروط وظروف العمل، والبعض الآخر يتخطى ذلك بكثير انطلاقاً من أن التنظيم النقابي ليس له شكل ثابت، بل يؤدي أدواراً مختلفة في مراحل تاريخية مختلفة، فهي تعتبر في كثير من الدول الديمقراطية من منظمات المجتمع المدني الديمقراطي التي تعمل على إنشاء مؤسسات وممارسات ديمقراطية، حيث أثبتت التجارب أن فكرة انعزال النقابة عن مجتمعها وانغلاقها على نفسها غير ممكنة، كما أنه غير مطلوب؛ فلنقابات دور قومي عليها أن تؤديه.<sup>11</sup> ولا يجوز حرمان النقابات الأمنية من المساهمة في إصلاح المنظومة الأمنية.

و للإجابة عن هذه التساؤلات سوف نتناول العناصر التالية

أولاً: مقترحات المجتمع المدني لإصلاح المنظومة الأمنية.

ثانياً: علاقة مختلف النقابات الأمنية بسلطة الإشراف.

ثالثاً: تأثير التعددية النقابية على إصلاح المنظومة الأمنية.

رابعاً: العوائق التي حالت دون الانطلاق الفعلي في الإصلاح.

الخاتمة.

أولاً: مقترحات المجتمع المدني لإصلاح المنظومة الأمنية

## 1. ضرورة التأسيس لمقاربة تشاركية بين وزارة الداخلية و المجتمع المدني

يعتبر "ألكسندر مايبير" خبير بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية في قضايا الحوكمة الأمنية، أن دول ما بعد الصراع تواجهها تحديات هامة في مجال الأمن، الذي لا يمكن له أن يشتغل بشكل سليم إلا إذا تم توزيع الأدوار بشكل جيد بين قوات الأمن و المجتمع المدني المندمج في التدبير الحكومي.<sup>12</sup>

وهو ما أكده رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان و الديمقراطية "الحبيب بلكوش"، أن النهوض بحكامة أمنية جيدة يتطلب إشراك كافة فعاليات المجتمع، كل حسب موقعه و تجربته، لاسيما منظمات المجتمع

<sup>11</sup>علاء راشد، "دور نقابات الشرطة في إصلاح الشرطة"

<sup>12</sup>حوار مع د. مراد بلحاج مختص في علم اجتماع الجنائي، بتاريخ 2014

المدني التي يتجلى دورها في المساهمة في النهوض بثقافة القانون والمسؤولية وحقوق الإنسان، مما يقتضي التسلح بالمعرفة والأدوات اللازمة حتى يتسنى رفع تحدي جعل المؤسسة الأمنية في صلب مشروع دولة القانون.<sup>13</sup>

ومن جانبه أبرز "أرنولد لويتهولد" رئيس قسم إفريقيا والشرق الأوسط بمركز "جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة"، أنه يتعين على المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني الاشتغال بمهنية في مجال إصلاح القطاع الأمني؛ داعياً إلى ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بتفعيل إصلاح الإطار التشريعي لقطاع الأمن، وتعبئة كافة مكونات المجتمع لمواكبة الإصلاح وتطويره.<sup>14</sup>

فكلما عزز القادة علاقات التعاون مع جمعيات و نقابات الشرطة ، كلما قلّ ذلك من احتمالات نشوب نزاعات العمل، وحدّ من الأسباب التي تدفع النقابات إلى اتخاذ تدابير احتجاجية لعرض قضاياها.<sup>15</sup>

وبالتالي فإن إصلاح المنظومة الأمنية يستوجب التأسيس لمقاربة تشاركية بين هيكل وزارة الداخلية وأطراف المجتمع المدني، ولكلّ إسهامه من موقعه في تقديم مقترحاته الإصلاحية، ممّا يقتضي العمل على تكريس ثقافة رقابة المجتمع المدني للجهاز الأمني.

فإصلاح المنظومة الأمنية يعتمد أساساً على: الشفافية، الحوار الداخلي، و الحوار الخارجي.<sup>16</sup> وعليه فإن الإصلاح يجب أن ينطلق من الداخل، ليتمكّن من تقوية العملية والضغط من الخارج.

ولكنّ الأمر يعود أساساً إلى الوزارة التي يجب أن تكون رامية لتحقيق إصلاحات عديدة هي منظمات المجتمع المدني التي اختصت في إصلاح المنظومة الأمنية، نذكر على المثال: "جمعية إصلاح" المختصة في مراقبة المؤسسات الأمنية في وزارة الداخلية بهدف المساهمة في إصلاح وتطوير المنظومة الأمنية من خلال عدة مشاريع، ومن أهم أهدافها إقناع السلطات بأهمية إشراك المجتمع المدني في إصلاح المنظومة الأمنية.

وقامت جمعية إصلاح بتنظيم دورات تدريبية حول إنفاذ القانون وحقوق الإنسان وفض النزاعات لفائدة أعوان وحدات التدخل، كما قامت بتنظيم الحملة التوعوية ضد العنف وشاركت في عدد من الندوات.

ومن أهم المقترحات التي تقدّمت بها جمعية إصلاح هي مشروع "الأكاديمية الإقليمية للأمنيين" بغية تكوين رجال أمن مثاليين يعملون على تطبيق القانون دون أي تجاوز لمبادئ حقوق الإنسان، ومشروع تكوين "شبكة مدنية إقليمية تعمل على إصلاح وتطوير المنظومة الأمنية".<sup>17</sup>

<sup>13</sup> "إصلاح قطاع الأمن بين الإطار التشريعي و دور المجتمع المدني"

<sup>14</sup> المرجع نفسه

<sup>15</sup> علاء راشد، " دور نقابات الشرطة في إصلاح الشرطة"

<sup>16</sup> تقرير الندوة الدولية حول المنظومة الأمنية : " الوضع الحالي و التحديات " 25 و 26 جانفي 2013 بنزل افريكا

كما نجد أيضاً "المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل" مهمته إعداد دراسات إستراتيجية تقوم على مفهوم الأمن الشامل، وتقديم الحلول الملائمة للمسائل الأمنية.

ونذكر أيضاً " المنظمة التونسية للأمن والمواطن " ومن أبرز أهدافها تقديم تصورات لإصلاح المنظومة الأمنية، وتوطيد الثقة بين رجل الأمن والمواطن. وأيضاً نجد " الجمعية الوطنية الوفاق، أمن، مواطن " التي تسعى إلى تحقيق المصالحة بين رجل الأمن والمواطن بالاعتماد على الحوار. وتهدف كذلك للتنسيق مع نقابات قوات الأمن والأحزاب والمجتمع المدني في ما يخصّ التوافق والوفاق.

فإذا أراد المجتمع المدني أن يلعب دوراً حقيقياً في الإصلاح، يجب أن يكون لديه نظرة شاملة للتغيير في المجتمع<sup>18</sup> وأن يكون الإصلاح إستراتيجياً، هيكلياً، يبتدئ من قواعد الدولة ويستمر على جميع المستويات، كما يجب أن يكون الإصلاح تشريعياً ودستورياً فان لم يتم تغيير القوانين لن يتم أي تغيير على مستوى هياكل الدولة.<sup>19</sup>

ففي مصر على سبيل المثال، تم اقتراح أكثر من عشر مبادرات لإصلاح قطاع الأمن منذ آذار / مارس 2011 وقد بدأت مجموعة من المساهمين، بما في ذلك خبراء مستقلون ومجموعات المجتمع المدني ووزارة الداخلية والبرلمان، بتنفيذ المقترحات التي تختلف بشكل كبير من حيث الجودة.

وعرضت منظمات المجتمع المدني مبادرات متنوعة تركز على الإصلاح القانوني والرقابة وتشجيع المدنيين على المشاركة في قطاع الأمن. وركزت المبادرات المقترحة من قبل الائتلاف العام لضباط الشرطة وغيره من الجهات على تطهير قوات الشرطة من العناصر الفاسدة، وتحسين ظروف العمل و التدريب والعلاقات الإعلامية والعلاقات العامة وزيادة الرواتب، هذا وقد قامت الرئاسة والبرلمان باستشارة عدد من الخبراء المستقلين في مجال إصلاح قطاع الأمن فيما يتعلق بتنفيذ مختلف المقترحات<sup>20</sup>. إلا أنّ وزارة الداخلية المصرية رفضت تسجيل أي من جمعيات الشرطة التي ظهرت أو حتى الاعتراف بها، بل سعت الوزارة إلى شردمة تلك الجمعيات أو احتوائها؛ إذ اتخذت إجراءات تأديبية بحق مجموعة "ضباط ولكن شرفاء" في حين قبلت التعامل بصورة غير رسمية مع "الائتلاف العام لضباط الشرطة" و "الائتلاف العام لأمناء وأفراد الشرطة" الذين سمح لهم في عام 2013 بالتسجيل كنوادر و ليس كنقابات<sup>21</sup>.

<sup>17</sup> مشاركة منظمة " إصلاح " في أشغال الندوة الإقليمية حول الأمن بشمال إفريقيا بتاريخ 4 جوان 2013

<sup>18</sup> تقرير الندوة الدولية حول المنظومة الأمنية : " الوضع الحالي و التحديات " 25 و 26 جانفي 2013 بنزل افريكا

<sup>19</sup> تقرير المؤتمر الثاني حول قطاع الأمن و العدالة بشمال إفريقيا ، دار البيضاء المغرب ، 4 الى 7 جوان 2014

<sup>20</sup> عمر عاشور ، إتمام المهمة : قطاع الأمن بعد الربيع العربي ، 28 ماي 2013

<sup>21</sup> يزيد صايغ ، " الفرصة الضائعة : السياسة و إصلاح الشرطة في مصر و تونس "، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 مارس 2015



وباستثناء إدخال بعض الزيادات في الأجور لم يتم اتخاذ أي إجراءات أخرى، مما يؤكد غياب إرادة سياسية حقيقية لإعادة هيكلة وزارة الداخلية في مصر. وقد أضفى الدستور المعدل الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء كانون الثاني م يناير 2014، الصفة الرسمية على استقلالية قطاع الأمن عن أي رقابة مدنية، وذلك من خلال منح وزارة الداخلية حق النقض فعلياً على أي قانون يتعلق بالشرطة. كما تم تشديد الرقابة الداخلية حيث أعيد التأكيد على الحظر المفروض على تشكيل نقابات الشرطة.<sup>22</sup>

## 2. تصورات أهم النقابات لإصلاح المنظومة الأمنية في تونس

إن إصلاح المنظومة الأمنية يجب أن يكون من داخل المنظومة نفسها، التي بدورها يجب أن تكون مقتنعة بأهمية المشروع الإصلاحي.<sup>23</sup> ومن هذا المنطلق للإصلاح الديمقراطي خرج أعوان الأمن ليبسطوا مشروعهم الإصلاحي، فهم مدركون لثقل وعبء الماضي من خلال عملهم داخل منظومة النظام السابق، لاسيما أنّ الجهاز الأمني كان يعمل بأوامر وليس بالقانون؛ لهذا جاءت كلمة الأمين العام للاتحاد الوطني لنقابات قوات الأمن التونسي المرحوم "منتصر المطري": "لم نعد عبيداً بل نحن أحرار ولن نعود للعبودية" يعني انتهى عهد التوظيف للجهاز الأمني و للأمنيين<sup>24</sup>.

فقد حرصت النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي على لمساهمة في إصلاح المنظومة الأمنية، وهو ما جاء في البيان الختامي للندوة الذي أصدرته، " النقابة ترمي إلى المساهمة الفاعلة والجادة في إصلاح المنظومة الأمنية لضمان الانتقال الديمقراطي والحفاظ على مكتسبات الثورة وتصحيح المسار وإعادة تأهيل جهاز الأمن الداخلي التونسي وفق عقيدة جديدة تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان، وأن تقطع مع كل أساليب التوظيف السياسي والشخصي لقوات الأمن الداخلي وتساهم من موقعها في تركيز عقيدة أمنية جديدة مبنية على علوية القانون واحترام المواطن.<sup>25</sup>

وقدمت النقابة مقترحاتها الإصلاحية من منطلق إدراكها للدور المحوري الذي سيؤديه جهاز الأمن كشريك في ضمان عملية الانتقال الديمقراطي خلال ندوة قامت بتنظيمها تحت عنوان: "إصلاح المؤسسة الأمنية مشروع شراكة نحو أمن جمهوري"<sup>26</sup>، ومن أهم المقترحات التي قدمتها النقابة الوطنية نذكر:

➤ إلغاء القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي للقطع التام مع الماضي.

المرجع نفسه<sup>22</sup>

" سناء بن سلامة جريدة الصحافة اليوم، " آلية لتحقيق مقاربة تشاركية لإصلاح المنظومة الأمنية<sup>23</sup>

2013 بكرة قيلول " الإصلاح الأمني في تونس و تفعيل التجربة النقابية للأمنيين " التقديمية بتاريخ 25 مارس<sup>24</sup>

. مقتطف من البيان الختامي للندوة الوطنية حول إصلاح المؤسسة الأمنية<sup>25</sup>

. انتظمت الندوة بتاريخ 30 جويلية 2011 بنزل "قولدن توليب" المشتل بتونس العاصمة<sup>26</sup>

- ضرورة الإصلاح الهيكلي والوظيفي في المؤسسة الأمنية من خلال تطوير طرق العمل والعناية أكثر بجانب المعدات والوسائل، وإحداث هياكل أمنية جديدة.
- الفصل بين الضابطة الإدارية والعدلية داخل المقرات الأمنية، والتأكيد على حسن الاستقبال بالمقرات وتقديم الخدمات لكل المواطنين دون تأخير، والقطع النهائي مع العنف اللفظي والمادي الصادر عن عون الأمن.
- الشفافية في العمل الأمني من خلال التصريح بمهام وهيكله وزارة الداخلية و مؤسساتها بما يضمن تخلصها من إرث الماضي، وفتح الملفات في ما يتعلق بأحداث الثورة للوصول إلى هوية المجرمين وكشف الحقيقة وربط قناة اتصال مع مختلف مكونات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.
- تقديم دراسة عن طريق مختصين وممثلين عن المجتمع المدني تشمل نقاط الضعف في صلب المؤسسة وتشخيص السلبات لإحداث إصلاح شامل و ناجع.
- ترسيخ مقاربات جديدة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية، على أن لا يبقى دور تفقيديت الأمن زجراً فقط وإنما توعوياً و تحسيسياً مع حسن التصرف في الموارد البشرية وتأهيلها.
- التفكير في بعث مركز دراسات تقنية وثقافية صلب هيكل النقابة، والمراهنة عليها كشريك متقدم في عملية إصلاح المؤسسة الأمنية.
- تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية لأعوان قوات الأمن الداخلي.
- ضرورة صياغة ثقافة أمنية جديدة ترتكز على قيم مثلى وإعادة النظر في النظام المعتمد في نشر مبادئ حقوق الإنسان بين أفراد المؤسسة الأمنية، مع تطوير التكوين الأساسي و المستمر ومراجعة دور رجل الأمن.

واعتبرت النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي أنها مدركة جيداً لثقل مهمة إصلاح المنظومة الأمنية التي لها أحكامها وضوابطها وآلياتها وعوائقها وتحدياتها، ممّا دفعها لعرض تصوراتها إلى سلطة الإشراف، بهدف تذليل العوائق وترسيخ المبادئ والعمل على إيجاد الصيغ والترتيبات القانونية بغية الوصول إلى الهدف المنشود في إرساء أمن جمهوري.

كما واصلت النقابة بعث تصوّرها إلى سلطة الإشراف مطالبة ببعث هيئة عليا لإصلاح المنظومة الأمنية، تتولى إعداد مجلة قانونية لقوات الأمن الداخلي يكون الطرف النقابي ممثلاً فيها، وطالبت أيضاً بالقطع النهائي مع سياسة التعليمات و إعطاء صلاحيات أكثر للمسؤول القطاعي وفقاً للقوانين.

وأكدت على ضرورة الإسراع بإعداد مشروع الأنظمة الأساسية الخاصة بأسلاك قوات الأمن الداخلي. وشدّدت على ضرورة القيام بإصلاح هيكلي لوزارة الداخلية.<sup>27</sup>

كما أرسلت نقابة قوات الأمن الداخلي تصوّرها " للعمل النقابي صلب المؤسسة الأمنية" إلى وزارة الداخلية<sup>28</sup> ثم أرسلت كذلك تصوّرها " للعمل اللاتق صلب المؤسسة الأمنية والسجينة"<sup>29</sup> من خلال تقديم مقترحات لتحسين الأداء الأمني و العمل على تطوير آليات العمل والتشريعات.

أما بالنسبة " للاتحاد الوطني لنقابات الأمن التونسي " فقد نظم مائدة مستديرة حول إصلاح المنظومة الأمنية بعنوان: " **تطلعات الأمنيين في ظل رهانات ومستقبل و أفاق المؤسسة الأمنية** "

تناول هذا الملتقى موضوع إصلاح المنظومة الأمنية، بهدف المساهمة في تقديم المقترحات ووضع الرؤى والتصورات التي تمهّد الطريق لتحقيق عملية الإصلاح الجذري والشامل، وذلك من خلال استشراف ملامح العملية الإصلاحية والخروج ببعض الأفكار والتصورات الكفيلة بدعم هذا المشروع، الذي يشمل كافة الجوانب القانونية والهيكلية والوظيفية والتكوينية والمهنية والاجتماعية.

وفي إطار تقييمهم لعملية الإصلاح، التي تم اعتبارها متعثرة ولا تخضع لمنهجية علمية ولا لخطة واضحة المعالم، وإنما طغى عليها الارتجال، مما جعلها تحيد عن المسار الصحيح.

وتم التأكيد أن لا مجال أن تجرى عملية الإصلاح بصفة تقليدية وفوقية بل لابد أن تساهم كل الأطراف المكونة للمؤسسة وفي مقدّمها أفراد المؤسسة الأمنية من خلال تنظيماتهم المهنية، في علاقة تشاركية لإصلاح المنظومة الأمنية<sup>30</sup>.

كما تم الاتفاق على أن الإصلاح يجب أن يشمل الإطار التشريعي وما يستتبعه من تنقيح للقوانين الأساسية وتوفير آليات ضامنة على غرار الرقابة الدستورية والرقابة البرلمانية، إلى جانب إصلاح الإطار المهني من خلال الهيكلية والتمثيلية "المجلس الأعلى لقوات الأمن الداخلي"، والنقابات الأمنية، ومجالس الشرف، وإصلاح التكوين وتحسين الأوضاع المادية للأمنيين.

2012مقتطف من جلسة الحوار مع سلطة الإشراف بقاعة الاجتماعات الصغرى بوزارة الداخلية بتاريخ 03 نوفمبر 27

2014 بتاريخ 2 جوان 28

2014 بتاريخ 25 أكتوبر 29

مقتطف من تقرير المائدة المستديرة التي نظمتها اتحاد نقابات الأمن التونسي سنة 2013 والتي تناولت إصلاح المنظومة الأمنية<sup>30</sup>

وتمثلت مقترحات الاتحاد بخصوص الجانب التشريعي لإصلاح المنظومة الأمنية في:

#### • مراجعة جميع التشريعات المتعلقة بالقطاع الأمني

القانون عدد 70 لسنة 1969 المتعلق بالاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر والأوامر المنظمة للأسلاك الأمنية. ومن ثم العمل على إعداد إطار قانوني للقطاع الأمني وفق المعايير الدولية، سواء من خلال تنقيح القوانين أو إفراده بقانون خاص؛ يعنى بالأنشطة الأمنية بجميع جزئياتها وأدوارها، وتحديد الإطار القانوني المتعلق بالموارد البشرية بدءاً من مرحلة الانتداب إلى غاية التوظيف والمسار المهني التكويني و النقل والترقيات والمكافآت و العقوبات والتقاعد.

#### • وضع الإطار القانوني لنظام "قياس الأداء الوظيفي"

لجميع أعوان قوات الأمن التونسي ليشتمل على معايير تقييمية خاصة، فعملياً لا يخضع أعوان قوات الأمن إلى أي مقياس لأدائهم الوظيفي .

- وضع إطار قانوني لاستخدام القوة وفق المعايير الدولية.
- وضع إطار قانوني ينظم عمل أجهزة الاستعلام بسلكي الأمن الوطني والحرس الوطني.
- وضع إطار قانوني ينظم تجميع المعلومات وتوثيقها وتعميمها وتصنيفها وفق معايير محدد وتبادلها بين الأسلاك الأمنية والسلطة القضائية.
- وضع إطار قانوني ينظم عمل جهاز المخابرات العامة.
- إعداد قانون "مدونة سلوك قوات الأمن التونسي"

قانون يحدد الأخلاقيات و المعايير المتصلة بمباشرة أعوان قوات الأمن لمهامهم، هدفه الرئيسي هو حماية حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية للمواطنين والأمنيين أثناء ممارسة أعوان قوات الأمن التونسي لمهامهم.

كما أكد السيد "محمد الصحبي الجويني" ممثل عن اتحاد نقابات الأمن التونسي، أن الإطار القانوني السليم يمثل شرطاً ضرورياً لضمان الحكم الرشيد للقطاع الأمني، وأنه غالباً ما تستهل عملية إصلاح قطاع الأمن بمراجعة شاملة للتشريعات الوطنية التي تنظمه، والقيام بعملية تشخيص دقيق لآليات العمل التي تحكمه للتمكن من معالجة مواطن التعارض والغموض.

لذلك يعتبر سن تشريعات منظمة للقطاع الأمني عملية مفصلية وضرورية للإصلاح، مما يستوجب وضع دليل إرشادي للمشرع أو الجهة المكلفة بالإصلاح، يُبنى على مبادئ جامعة وثوابت مشتركة بين جميع

الأطراف السياسية منها و المدنية والقضائية والأمنية وهي مبادئ تهم الإصلاح التشريعي وتتمحور في النقاط التالية:

1. يحدد هذا الإطار القانوني دور مختلف الأجهزة الأمنية والمهام الموكلة لها.
2. يحدد الامتيازات الممنوحة لأجهزة الأمن ولأفرادها والقيود المفروضة عليها.
3. يحدد دور وصلاحيات المؤسسات التي تدير الأجهزة الأمنية وتفرض رقابة عليها.
4. يوفر هذا الإطار القاعدة اللازمة لإجراء عملية المساءلة، فيضع حداً فاصلاً وواضحاً بين السلوك القانوني وغير القانوني.
5. ضرورة إخضاع المؤسسة الأمنية للمساءلة أمام مختلف السلطات المستقلة في الدولة، حيث تتقاسم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والتنفيذية عملية الرقابة على هذه المؤسسة، وتشمل هذه الرقابة سلوك الأفراد والاستراتيجيات الخاصة لعمليات الأمن الوطني وإجراءات التعيين فيه والإدارة والموازنة.

كما نصّ التقرير الختامي للمائدة المستديرة التي نظمها الاتحاد الوطني لنقابات الأمن التونسي على أن المنظومة التشريعية الجديدة يجب أن تضبط بصورة دقيقة مجموعة من المسائل المتعلقة بالإدارة مثل:

I. سلسلة القيادة والعلاقة بين الرئيس والمرؤوس.

II. أنظمة الإشراف: المجلس الأعلى، مجالس الشرف، مجالس التعاونيات.

III. الأجهزة وتشكيلاتها: الإدارة العامة واختصاصاتها.

IV. حقوق أعوان الأمن: التدرج في الرتب، العقوبات.

V. توفير الموارد الكافية والتدريب المطلوب<sup>31</sup>.

و بالنسبة " لنقابة موظفي الإدارة العامة لوحدات التدخل "، فهي تقترح فصل الأمن الداخلي عن الجماعات المحلية بهدف تحقيق النجاعة، كما تطالب بتحسين البنية التحتية، وتقترح أن يتم التمديد في مدة التكوين وتصبح سنتين لضمان حسن تكوينهم. كما تقترح أيضاً توحيد الأسلاك، علماً أن السلك منقسم إلى " زي نظامي " و " زي مدني. "

يمكن أن نستنتج من خلال عرض مختلف التصوّرات التي قدمتها أهم النقابات الأمنية، أنهم يشتركون في المطالب نفسها وفي التصوّرات الكبرى نفسها حول كيفية إصلاح المنظومة الأمنية.

و لكن ألا يعتبر هذا المعطى إيجابياً نظراً لكونه سيساهم في تيسير المفوضات مع سلطة الإشراف ؟

<sup>31</sup>مقتطف من مداخلة السيد الصحبي الجويني : الرؤيا التشريعية ؛ المبادئ و التحديات. في إطار المائدة المستديرة حول إصلاح المنظومة الأمنية

## ثانياً: علاقة النقابات الأمنية بسلطة الإشراف

### - نوعية العلاقة تختلف باختلاف الوزراء المتعاقبين على وزارة الداخلية

يتسم وضع المؤسسة الأمنية في تونس اليوم بالتموقع ضمن سياق انتقالي لا هو بالقديم فقد أدخلت العديد من التغييرات على المنظومة القديمة، ولا هو أيضاً بالجديد البديل من حيث درجة تأثير حالة عدم الاستقرار السياسي على المشهد الأمني، لاسيّما في ظل النقابات الأمنية والتي تعتبر تجربة فريدة عربياً

32.

ذكر ممثل عن النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي أنّ تجاوب سلطة الإشراف مع مشاريع إصلاح المنظومة الأمنية التي تقدمت بها النقابة، يختلف باختلاف الحكومات المتناوبة؛ ففي فترة حكم السيد "الباجي قائد السبسي" تم السماح لقوات الأمن الداخلي بتكوين نقابات أمنية، كما تم إصدار الكتاب الأبيض من قبل الوزير المكلف بالإصلاح السيد "محمد لزه العكرمي". أما بالنسبة لحكومة السيد "حمادي الجبالي" التي كان فيها آنذاك السيد "علي العريض" وزيراً للداخلية فقد تم وضع المطالب على الرفوف.

علما أنه تم خلال تلك الفترة تعيين السيد "محمد سعيد المشيشي" وزيراً مكلفاً بالإصلاح. لكنه لم يترك أي أثر حول إصلاح المنظومة الأمنية، كما لم يتم الأخذ بالتوصيات التي تم تقديمها، مما دفع الهياكل النقابية التابعة للنقابة الوطنية إلى انتهاج أسلوب الضغط عبر تنفيذ وقفات احتجاجية أمام المقرات الأمنية والمقر الرسمي لوزارة الداخلية، وأمام مقر رئاسة الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي.

وخلال فترة حكم السيد "المهدي جمعة" والتي واصل فيها الوزير "لطي بن جدو" ترأس وزارة الداخلية، فقد تم فتح الباب أمام النقابات الأمنية وتم تكوين لجنة للمفاوضات مع سلطة الإشراف<sup>33</sup>، شهدت العلاقة مع النقابة الوطنية حينها انفراجاً نسبياً؛ إذ تمت دسترة مبدأ الأمن الجمهوري وتم حل بعض الملفات ذات العلاقة بالوضع المهني، كتسوية ملف المسار المهني والذي شمل 28 ألف عون أمن، وكذلك المصادقة على قانون التعويض عن حوادث الشغل.<sup>34</sup>

<sup>32</sup> تقرير تونس ك مقياس قطاع الأمن العربي و توجهات المواطنين ، منتدى العلوم الاجتماعية و المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسيحية ، ماي 2015  
<sup>33</sup> مقابلة مع السيد رضا بالحاج تمت بتاريخ 27 نوفمبر 2014 بمقر النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي  
<sup>34</sup> المرجع نفسه

أما بالنسبة "لنقابة الإدارة العامة للحرس الوطني" فقد أكد كاتبها العام أنه خلال فترة ترأس "علي العريض" وزارة الداخلية في سنة 2012 تولت وزارة الداخلية إرسال مراسلات لمختلف النقابات الأمنية تطلب فيها منهم إرسال تصوراتهم لإصلاح المنظومة الأمنية.

وقامت النقابة بإرسال تصوّرها المتمثل في مقترح مشروع لإصلاح القانون الأساسي لقوات الأمن الداخلي، وسلّمته لمكتب الضبط بوزارة الداخلية، ولكنها لم تتعدى تلك المرحلة.<sup>35</sup> وفي سنة 2011 قدمت "نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل" مقترحاتها ورؤيتها لإصلاح المنظومة الأمنية، والتي لاقت إعجاباً من قبل سلطة الإشراف" وتم الأخذ بها قليلاً في الكتاب الأبيض.

وبتاريخ أغسطس / آب 2012 حين كان السيد "علي العريض" وزيراً للداخلية تم تكوين مكتب الدراسات الذي يعمل بالتنسيق مع نقابة وحدات التدخل، وتم تقبل مختلف التصوّرات لإصلاح المنظومة الأمنية ومن بينهم التصور الذي قدمته النقابة، إلا أن التفاعل كان محدوداً. كما تم تكوين لجنة استشارية تعنى بإصلاح المنظومة الأمنية يرأسها السيد "توفيق الدبابي"، مهمتها تحضير برامج إصلاحية غير أنها لم تنجح.

وكان هناك إشكال مع المديرين العاميين ومع الوزير السابق "علي العريض" وقد استقال السيد "توفيق" أخيراً.<sup>36</sup>

أما بالنسبة لوحدة تخطيط الدراسات الاستراتيجية والتي تعنى بتقديم تصورات لإصلاح المنظومة الأمنية، فهي تعمل بصفة أحادية ولم يتم الاتصال بالنقابات لتشريكها معهم.

كما ذكر السيد "مهدي بالشاوش" أنّ تجاوز سلطة الإشراف اقتصر في حكومة الوزير "الطفي بن جدو" على إحداث 7 مراكز نموذجية وتحسين ظروف غرف الاحتفاظ وهي بالأساس ثمرة تعاون الداخلية مع المنظمات الدولية<sup>37</sup>.

**إصدار المنشور عدد 9 بتاريخ 4 حزيران / يونيو 2012 الصادر عن وزير الداخلية السابق والمتعلق**

**بالعمل النقابي الأمني الذي طالب النقابات بالضوابط التالية:**

تسوية وضعيتها الإدارية من حيث استكمال ملفات تأسيسها وإيداعها لدى السلطة الإدارية ذات النظر (الإدارات العامة المعنية) وفق الأحكام القانونية المشار إليها بهذا المنشور.

<sup>35</sup>مقابلة مع السيد سامي القناوي كاتب عام نقابة الإدارة العامة للحرس الوطني تم اللقاء بتاريخ 17 نوفمبر 2014  
<sup>36</sup>مقابلة مع السيد مهدي بالشاوش الناطق الرسمي باسم نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل تم اللقاء بتاريخ 10 نوفمبر 2014  
<sup>37</sup>المرجع نفسه

- توضيح مصادر تمويلها وتحديدها، مع الحرص على مطابقة هذه المصادر للتشريع النافذ في الغرض.

- التقيّد بأحكام القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي، خاصّة من حيث الالتزام بواجب التحفظ والمحافظة على السرّ المهني.

- الالتزام بالمواظبة على العمل وعدم التغيب لممارسة نشاطات نقابية إلا بعد الترخيص المسبق من الرئيس المباشر في العمل وفقاً للقوانين والتراتيب النافذة، ويشكل الغياب غير المبرر خطأً يوجب المؤاخذة التأديبية، مع التأكيد على أن التفرّغ للعمل النقابي لا يستند إلى أساس قانوني. - الالتزام بالانضباط في العمل وتنفيذ تعليمات الرؤساء في نطاق الشرعية القانونية والتسلسل الإداري، وعدم تجاوز حدود الاحترام إزاءهم أو التطاول عليهم، وعدم التدخل في شأن التسيير والتصرف الإداريين.

- الامتناع عن تسييس العمل النقابي والحفاظ على الاستقلالية الكاملة والتمسك بالحياد التام، والالتزام بعدم التعاطي مع الجهات السياسيّة والجهات النقابيّة غير الأمنيّة داخل البلاد وخارجها. - الامتناع عن إصدار كل بيان أو تصريح نقابي يفهم منه التحريض على تعطيل العمل الأمني أو على سوء الانضباط، أو يتضمّن إفشاء أسرار أمنية أو إدارية وعن كلّ ما تترتب عنه مؤاخذة قانونية.

وقد اعتبرت النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي في بيان لها تم نشره بتاريخ 4 حيران / يونيو 2012 المتعلق بالعمل النقابي الأمني أن هذا المنشور يعدّ "تعدّيّاً على الحريّات النقابية بالمؤسسة الأمنية والتفافاً على مقاصد التشريع وأحكام ومبادئ الموائيق والمعاهدات الدولية".

واستنكرت النقابة في البيان ذاته ما وصفته بـ"لغة التحذير والتهديد، التي طغت على مضمون المنشور، بحل النقابات وإقرار العقوبات الجزائية ضد مؤسسيها أو مديريها أو متصرفيها إذا ما خالفوا أحكامه ومطالبتهم بالالتزام بعدم التدخل في شأن التسيير والتصرف الإداريين".

وعبرت عن رفضها للمنشور شكلاً ومضموناً، واعتبرته " انقلاباً على الشرعية القانونية للنقابة الوطنية ومساءً بشخصيتها وانتهاكاً لاستقلاليتها وحيادها وخرقاً لقانونها الأساسي".

وأكدت النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي أنه "لا وصاية عليها من أية جهة كانت"، داعية الإدارة إلى القطع النهائي مع الماضي وإعادة النظر في محتوى هذا المنشور بإرساء حوار ديمقراطي بناء معها، معتبرة أن الإدارة لم تبرهن إلى الآن على حسن استعدادها للتعاون والحوار والتنسيق مع الهياكل النقابية كما ورد بهذا المنشور<sup>38</sup>.

<sup>38</sup>بيان أصدرته النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي بتاريخ 25 جوان 2012



كما أكد السيد "علي الشياحي" أن المنشور عدد 9 لا يستقيم، لأنه يؤسس لعلاقة عمودية ويشعر للوصاية على النقابة، لاسيما أنّ إصلاح المنظومة الأمنية يجب أن تشارك فيه كل السلطات السياسية و الأحزاب والمنظمات والجمعيات والنقابات. وبالتالي فإنّ التعددية تفترض وجود تصوّرات مختلفة ينتج عنها في النهاية توافق على الأخذ بالتصور الذي حظي بالاجماع.<sup>39</sup> كما ورد بالبيان الذي أصدره الاتحاد الوطني لنقابات قوى الأمن التونسي أن النقابة "هيكل مستقل ومحايد غير تابع لهيكلية التنظيم الإداري لوزارة الداخلية". ومن هذا المنطلق فهي لا تُخاطب حسب نص البلاغ بـ"الغة التعليمات" واعتبروا المنشور محاولة لتدجين العمل النقابي وتغول السلطة الإدارية، مؤكّدين تمسكهم بتكريس أمن جمهوري محايد والسعي قدماً إلى ترسيخ عقيدة أمنية تتماشى مع متطلبات البناء الديمقراطي ضمن وزارة أمن جمهوري تعنى بالشأن الأمني لا غير.<sup>40</sup>

واتهمت النقابات الأمنية وزارة الداخلية بخلق هذا الانفلات النقابي، وذلك بعد إصدارها المنشور عدد 9 وهو محل نظر من قبل المحكمة الإدارية، لأنه جعلها تتملص من مسؤوليتها تجاه منظورها بداعي التعددية النقابية.<sup>41</sup>

علماً أنه في ظل غياب توفر الإرادة السياسية فإن عملية الإصلاح ستبقى مؤجلة رغم تعدد المقترحات والتصورات التي قدمتها الجمعيات والنقابات الأمنية

## 2 - غياب الإرادة السياسية لإصلاح المنظومة الأمنية

إنّ إصلاح المؤسسة الأمنية هو جزء لا يتجزأ من الإصلاح الدستوري والسياسي للبلاد، وعليه يصبح الأمن جزءاً من المعادلة الديمقراطية، حيث قامت النقابات الأمنية في هذا الإطار بدور فعّال نسبياً من شأنه أن يساهم في الضغط على سلطة الإشراف، لتحديد الخطوات الرئيسية التي يستوجبها إصلاح المنظومة الأمنية للبلاد التونسية، إلا أن أغلب ممثلي النقابات الأمنية أجمعوا على أنه لا توجد إرادة سياسية للانطلاق الفعلي في إصلاح المنظومة الأمنية، مما نتج عنه ترك مختلف التصورات التي قدمتها النقابات على الرفوف. وبقي الإصلاح أمراً مؤجلاً إلى حين توفر الإرادة السياسية.

فقد أكد الأمين العام للاتحاد الوطني لنقابات الأمن التونسي أنه لا توجد إرادة سياسية لإصلاح المنظومة الأمنية بل هنالك رغبة في الإبقاء على القانون الأساسي لقوات الأمن الداخلي كما هو عليه اليوم، كما راسلوا سلطة الإشراف مطالبين بضرورة تكوين لجان تكون مهمتها إصلاح النصوص التشريعية، إلا أنّ

<sup>39</sup>مقابلة مع السيد علي الشياحي مكلف بالشؤون القانونية بالنقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي. تمّ اللقاء بالتاريخ 1 ديسمبر 2014

<sup>40</sup>المشهد التونسي بتاريخ 6 يونيو 2012

<sup>41</sup>خديجة بجاوي "بعضها بزراع الفوضى و تنفيذ أجدات سياسية: النقابات الأمنية في الميزان جريدة الشروق بتاريخ مارس 2014

إجابة وزارة الداخلية كانت: "البلاد تعيش ظرفاً انتقالياً يستوجب تحديد الأولويات المتمثلة في الاهتمام بخطورة الوضع الراهن بما فيه من عمليات إرهابية"، و بقي إصلاح المنظومة الأمنية أمراً مؤجلاً<sup>42</sup>.

وهو ما أقرّه أيضاً السيد "سامي القناوي" عن نقابة الإدارة العامة للحرس حين أكد على أنّ "المديرين العامين يرفضون ويعرقلون الانطلاق في الإصلاح لأنهم يريدون المواصلة بنفس القوانين"، مشيراً إلى أنّ المديرين العامين الذين تعودوا على إعطاء الأوامر والتمتع بالامتيازات الكبيرة يصعب عليهم عملياً قبول التفاوض مع النقابات، وبالتالي يكون هدفهم هو تمييع العمل النقابي وعرقلته، لأنه لا توجد رغبة حقيقية في الإصلاح.

فبالنسبة لهم تعد النقابات جسماً غريباً عنهم مازالت لم تتقبله بعد. وأكد على أنّ تفاعلها يكون دائماً تحت ضغط النقابات، وهو ما يفسّر غياب الإرادة السياسية للانطلاق في إصلاح المنظومة الأمنية، مما جعل مهمة النقابات تقتصر على تقديم مقترحاتها لمكتب الضبط بوزارة الداخلية دون التجاوب معها.<sup>43</sup>

وهو ما أكدّه أيضاً الأستاذ "هيكل بن محفوظ" بأنه من المتوقع أن تثير هذه المقترحات والتغييرات المرتقبة حفيظة المؤسسة الأمنية أو على الأقل بعض قياداتها؛ ذلك أنّ هذه الإصلاحات ستطرح مشكلة تطهير المؤسسة الأمنية من العناصر غير القادرة على استيعاب قواعد اللعبة الديمقراطية، أو العناصر التي لا تتمتع بالقدرة المهنية ولا الفكرية اللازمة في تطبيق احترام القانون، و الالتزام بالشفافية في العمل والخضوع للرقابة والمساءلة القضائية والاشتراك مع سائر مكونات المجتمع في إرساء نظام أمني في خدمة الوطن.<sup>44</sup>

في حين اعتبر السيد "رضا بالحاج" أنّ غياب الإرادة السياسية الفعلية للإصلاح مردها غياب الوعي التام والاضطلاع المباشر على طرق وكيفية عمل المنظومة الأمنية في أدق تفاصيلها، علاوةً على استمرار تواجد شخصيات نافذة داخل وزارة الداخلية، وتحديدًا على مستوى الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات وعلى مستوى الكتابة العامة للوزارة، أو الإدارة العامة للأمن الوطني.

كل هذا تم في غياب تمثيل حقيقي وموضوعي للطرف المقابل، حيث أنّ لجنة المفاوضات أصبح يستحيل معها التوصل إلى وضع إستراتيجية فعلية لإصلاح المنظومة الأمنية، وذلك لغياب عامل التخصص في الجانب القانوني والاستعلامي مما يجعلها محل انتقاد<sup>45</sup>، مؤكداً على أنّ الإرادة لا تزال منقوصة على مستوى تفعيل التمثيل النقابي، ومنقوصة كذلك على مستوى أداء ممثلي سلطة الإشراف من حيث الكفاءة

<sup>42</sup>مقابلة مع السيد الصحي الجويني المكلف بالشؤون القانونية تمت بتاريخ 11 نوفمبر 2014 بمقر الاتحاد الوطني لنقابات الأمن التونسي

<sup>43</sup>مقابلة مع السيد سامي القناوي كاتب عام نقابة الإدارة العامة للحرس الوطني تم اللقاء بتاريخ 17 نوفمبر 2014

<sup>44</sup>د.هيكل بن محفوظ "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة و في خلال سنة 2013

<sup>45</sup>مقابلة مع السيد رضا بالحاج ممثل عن النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي تمت بتاريخ 27 نوفمبر 2014 تم اللقاء بمقر النقابة

والنزاهة والإرادة الفعلية للإصلاح، وبالتالي هنالك تحديات مطروحة على رئاسة الحكومة وعلى مجلس النواب.<sup>46</sup>

إن مسألة إصلاح قطاع الأمن ستبقى رهينة توفر المناخ السياسي الملائم والقدرة على وضع إستراتيجية وطنية متكاملة تحصل على وفاق واسع بين مختلف الأطراف الفاعلة "حكومة، أحزاب، مجتمع مدني، مؤسسة أمنية" بعيداً عن كل الضغوطات والتجاذبات السياسية<sup>47</sup>، ولنا هنا أن نسأل عن مدى تأثير التعددية النقابية على إصلاح المنظومة الأمنية؟

### ثالثاً: تأثير التعددية النقابية على إصلاح المنظومة الأمنية

#### 1- ضمان التعددية باعتبارها شرط أساسي لتفعيل الحرية النقابية

إن بروز التعددية النقابية في تونس إبان الثورة جاء في إطار القطع مع النظام الاستبدادي السابق. فالبلدان الديمقراطية هي التي تدرك أن المكمل الأساسي للحق النقابي هي الحرية النقابية، التي تبرز من خلال تأسيس النقابات وحرية العون في اختيار النقابة التي تستجيب لمطالبه.

#### • بروز تعددية صلب النقابات الأمنية

إذا كانت الحرية النقابية في بعدها الفردي تعني حرية الشخص في الانتماء أو عدم الانتماء للنقابة، وكذلك حريته في الانسحاب من النقابة متى شاء، فإنها تبقى في جوهرها حرية جماعية تفترض إمكانية التعددية النقابية، والتي تجسدت على صعيد الممارسة الفعلية خلال الفترة الانتقالية، وأدت إلى بروز عدة نقابات في سلك الأمن، ممّا يفتح المجال لكل عون عمومي أن يختار النقابة التي يريد أن ينخرط فيها. وهو ما يؤكد أن هنالك ضماناً فعلياً للتعددية النقابية. علماً أنّ بروز التعددية النقابية في تونس إبان الثورة جاء في إطار القطع مع النظام الاستبدادي السابق ومع تجربة الحزب الواحد والرأي الواحد والنقابة الواحدة.

فالبلدان الديمقراطية هي التي تدرك أن المكمل الأساسي للحق النقابي هي الحرية النقابية التي تتمظهر من خلال حرية تأسيس النقابات، وحرية اختيار النقابة التي تستجيب لمطالبه، ذلك أنّ التعددية النقابية تعبر عن المصالح والرؤى الاجتماعية المختلفة وتسمح لها بالتواجد، وممّا لا جدل حوله هو أنّ المجتمع

<sup>46</sup>المرجع نفسه  
<sup>47</sup>د. هيكال بن محفوظ "نظرة عامة على واقع إصلاح الأمن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي. ص9

الديمقراطي يتميز عن غيره بأنه لا يكتب بالقوة مظاهر الاختلاف ولا ينكر حق التعدّد، وهو ما تعيشه البلاد التونسية حالياً في ظل التحوّل الديمقراطي الذي تصبو إليه.

وقد شهدت المؤسسة الأمنية ظاهرة التعددية النقابية، التي أدت إلى بروز أكثر من هيكل للتمثيل النقابي الأمني يتنافسون على أحقيتهم بالشرعية. ويمكن أن نعدد البعض من هذه النقابات الأمنية حيث نذكر:

1. نقابة قوات الأمن الداخلي التي تأسست بتاريخ 4 حزيران / يونيو 2011.
2. نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل التي تأسست بتاريخ 3 تموز / يوليو 2011 .
3. الاتحاد الوطني لنقابات قوات الأمن التونسي الذي تأسس بتاريخ 17 تشرين الأول / أكتوبر 2012 .
4. نقابة الإدارة العامة للحرس الوطني والتي تأسست بتاريخ 23 كانون الأول / ديسمبر 2012.
5. نقابة موظفي السجون والإصلاح والتي تأسست بتاريخ 10 أيلول / سبتمبر 2013.
6. نقابة الأمن الجمهوري.
7. اتحاد نقابات الحماية المدنية.
8. نقابة موظفي الإدارة العامة للمصالح المشتركة .
9. نقابة وحدات الطريق العمومي.
10. نقابة أعوان و إطارات إقليم الأمن الوطني.

#### • آثار التعددية النقابية

وفي إطار استغلال الحرية التي تعيشها البلاد التونسية ، والتي أدت إلى بروز تعددية نقابية فعلية للنقابات الأمنية، لاسيّما أنّها تعبّر عن المصالح والرؤى الاجتماعية المختلفة وتسمح لها بالتواجد. وهنا يطرح التساؤل حول جدوى التعددية النقابية؟

فحسب المتابعين للشأن الأمني فإن سلطة الإشراف بوزارة الداخلية تتفاوض مع كل من " النقابة الوطنية لقوى الأمن الداخلي" و " الاتحاد الوطني لقوى الأمن التونسي" و " نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل"<sup>48</sup> و شركائه هم: نقابة الإدارة العامة للحرس الوطني، نقابة موظفي السجون والإصلاح، ونقابة موظفي الإدارة العامة للمصالح المشتركة، واتحاد نقابات الحماية المدنية ونقابة وحدات الطريق العمومي، والنقابة العامة للديوانة التونسية .

<sup>48</sup>نقابة الإدارة العامة للحرس الوطني بلغ عدد منخرطين فيها 7000 وهي شريك لنقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل الذي بلغ عدد منخرطيه 22 ألف منخرط

وتّم الإعلان عن تأسيس هذه النقابة الموحدة المسماة "نقابة قوى الأمن الداخلي و الديوانة" والتي تضم أسلاك الأمن الداخلي والديوانة، بتاريخ 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2013، في حين أنّ النقابات الأخرى غير معترف بها من قبل سلطة الإشراف وذلك باعتبار أن عدد منخرطيها لا يتجاوز ثلاثة آلاف منخرط، إضافةً إلى وجود عدد منها لا يملك تأشيرة النشاط.<sup>49</sup>

كما أكد عدد من النقابيين الأمنيين أنهم اقترحوا على وزير الداخلية أن ينظّم عملية التفاوض مع سلطة الإشراف واقترحوا عليه أن يخص عملية التفاوض مع النقابات الأكثر تمثيلية، والتي تقدّم ما يثبت أن لديها عشرة آلاف منخرط، علماً أنّ عملية الاقتطاع من الأجور تتم في إدارة الشؤون المالية و الإدارية بوزارة الداخلية، ولكن حالياً كل نقابة فيها ثلاثة آلاف منخرط يسمح لها بالاقتطاع، في انتظار سن قانون ينظم العلاقة بين النقابات الأمنية وسلطة الإشراف.

كما ذكر رياض الرزقي المكلف بالإعلام لدى المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي، أنهم قد طالبوا سلطة الإشراف بمطالبة جميع النقابات الأمنية بتقديم ملفاتها القانونية، وذلك باعتبار أن من بينها من لا يملك تأشيرة قانونية، وحل جميع النقابات التي لها أقل من ثلاثة آلاف منخرط، ومحاسبة كل من يحيد عن الأهداف النقابية سواء بخصوص النشاط أو التصريحات المدلى بها، ومراجعة تمويلات النقابات وذلك للوقوف على الأطراف الممولة لها.<sup>50</sup>

وبالتالي نستنتج أن التعددية النقابية تعدّ شرطاً أساسياً لتفعيل الحرية النقابية، كما أنّ لها انعكاسات إيجابية حيث ساهمت في إنارة الرأي العام حول المؤسسة الأمنية وكشفت عدد من الحقائق وخلقت نوعاً من الثقة بين رجل الأمن و المواطن.<sup>51</sup>

إلى جانب أنّ اختلاف الاختصاصات يقتضي وجود عدة نقابات، وفي هذه الحالة يكون إيجاد تعددية نقابية صلب قطاع الأمن أمراً ضرورياً، كما أنّه ليس بالخصوصية التونسية، ففي فرنسا أيضاً توجد تعددية نقابية.<sup>52</sup>

<sup>49</sup> خديجة يحيواوي،: بعضها متهم بزرع الفوضى و تنفيذ أجندات سياسية : النقابات الأمنية... في الميزان ، جريدة الشروق مارس 2014  
<sup>50</sup> المرجع نفسه

<sup>51</sup> خديجة يحيواوي "بعضها متهم بزرع الفوضى و تنفيذ أجندات سياسية: النقابات الأمنية في الميزان جريدة الشروق بتاريخ مارس 2014

- <sup>52</sup> Marie-Pierre BARNABE .Le syndicalisme dans la police et les prisons :impasse ou croisée des chemins ?Année 2001-2002 .
- SGP: Syndicat général de la Police.
- SGPN: Syndicat des gradés de la police nationale
- NIP: Syndicat national indépendant de la police
- SNOP: Syndicat national des officiers de police
- SNPPS: Syndicat national des personnels de la police scientifique
- SNPT: Syndicat national des policiers en tenue
- SNUEP: Syndicat national des enquêteurs de police

إلا أن للتعددية النقابية سلبيات لا يمكن إهمالها لاسيما أنّ البلاد لا تتحمل هذا الزخم في المطالبة من أكثر من طرف نقابي، والحكومة مهما كانت متفهمة لا يمكنها الاستجابة لطلبات كافة النقابات.

## 2- حدود التعددية النقابية

تعدّ التجربة النقابية الأمنية في تونس حديثة العهد نسبياً، كما أنّها لم تكتسب إلى حد الآن الأدوات الضرورية لخوض تجربة عميقة في الإصلاح، ورغم اعتبار أن التعددية النقابية هي لبنة العمل النقابي من حيث ترجمتها بمدى الوعي النقابي سواءً على مستوى الهياكل النقابية أو على مستوى قواعدها، فهي تعد محل انتقاد ونقد من جميع الأطراف سواءً كانوا أمنيين أو سياسيين أو حتى مدنيين، حيث ساهمت التعددية النقابية في خلق جو مشحون وبرز تصدّع بين النقابات الأكثر تواجداً على الساحة من حيث ثقلها القاعدي.<sup>53</sup>

وهكذا ساهمت التعددية النقابية في خلق حالة من الاضطراب لاسيما أمام التراشق بالتهم والتسارع نحو اعتلاء المنابر الإعلامية.<sup>54</sup>

في حين اعتبر السيد "علي الشياحي" أن المؤسسة الأمنية لديها خصوصية، وما دامت النقابات تشترك في الأهداف نفسها فإن التعددية لا فائدة منها، بل أن الأصل في وجودها كان لضرب وحدة الصف النقابي، لاسيما أنّ غياب التصورات يعيق التعددية.<sup>55</sup>

وهو ما أكده النقابي "مهدي بالشاوش" حين ذكر أنّ التعددية النقابية عرقلت الانطلاق في عملية الإصلاح لكونهم غير متفقين بخصوص مسألة توحيد هيئة "الزي المدني" و "الزي النظامي" وذلك نتيجة غياب التنسيق بين النقابات.

وأكد أنّ التعددية النقابية أدت إلى الإسهام في تشطّي العمل النقابي، لاسيما أنّ وزارة الداخلية كانت دائماً تطلب منهم أن يتوحدوا لتسهّل عليها عملية التفاوض.

وبتاريخ 5 شباط / فبراير 2013 تم عقد اجتماع لتوحيد الصف النقابي<sup>56</sup>، إلا أنّ المسار لم يُستكمل لغياب نية صادقة لذلك، نتيجة تضارب المصالح وحب الزعامة. كما أكد على أن توحيد المصالح لن يتم ما لم تتوحد الهيئات المدني / نظامي.<sup>57</sup>

- 
- SNUIP: Syndicat national unitaire et indépendant de la police

<sup>53</sup>مقابلة مع السيد رضا بالحاج تمت بتاريخ 27 نوفمبر 2014 بمقر النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي.

<sup>54</sup>خديجة بجاوي "بعضها منهم بزرع الفوضى و تنفيذ أجنات سياسية: النقابات الامنية في الميزان جريدة الشروق بتاريخ مارس 2014

<sup>55</sup>مقابلة مع السيد علي الشياحي مكلف بالشؤون القانونية بالنقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي. تم اللقاء بتاريخ 1 ديسمبر 2014

<sup>56</sup>محضر جلسة بمقر النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي بتاريخ 5 فيفري 2013 جمعت ممثلي جميع الهياكل النقابية الأمنية.

أما بالنسبة لأمين عام "الاتحاد الوطني لنقابات الأمن التونسي" فقد أكد على ضرورة توحيد الصف النقابي<sup>58</sup>، حيث نص البيان الذي تم إصداره في هذا الصدد على " تجديد أعضاء الهيئة التسييرية لاتحاد النقابات وتمسكهم بوحدة الصف الأمني بمختلف أسلاكه منددين في الوقت ذاته بالأصوات التي تنادي بالترقية بين الأسلاك أو بين الهيئات من أجل مكاسب شخصية أو حماية لمصالح فئوية".<sup>59</sup>

في حين اعتبر السيد "سامي القناوي" أنّ مختلف النقابات يشتركون في المطالب نفسها، وبصفة عامة يشتركون في التصورات نفسها حول تغيير القانون الأساسي، ومراعاة حقوق عون الأمن، مشيراً أنّ الاختلافات تكون مقتصرة فقط حول الاختصاصات لا غير<sup>60</sup>

كما أكد رئيس المنظمة التونسي للأمن والمواطن أنّ التعددية النقابية مطلوبة ولكن إيجابياتها في قطاع الأمن قليلة مقارنةً بالسلبات، مشيراً إلى أنه عدم وجوب أن تكون التعددية على مستوى المركز أو الهرم بل من المفروض أن يقع العمل بها وإرسائها على مستوى القواعد<sup>61</sup>.

ونتبين مما سبق أنّ التعددية النقابية أثرت على تعامل الهياكل النقابية فيما بينها و على تعاطيها مع القضايا المهنية والأمنية، وفي علاقتها بالشأن السياسي عموماً.<sup>62</sup>

كما نتج عنها تشتت وتشطي العمل النقابي، لأنّ تكاثر عدد النقابات قد يؤدي إلى إضعاف قيمة المفاوضات، مما يستوجب ضرورة العمل على أن ينضوي العمل النقابي تحت هيكل موحد بهدف توحيد الصف النقابي الأمني، لتدعيم مبدأ الوحدة النقابية الأمنية.

وذلك بعد الاقتناع بأن التعددية النقابية داخل المؤسسة الأمنية لم تقدّم الإضافة المرجوة منها، بقدر ما أدت إلى التشتت. ولكن يبدو أن حب الزعامة لدى بعض النقابيين جعلهم يرفضون فكرة توحيد الصف النقابي، لاسيّما أنّ جلّهم تقريباً أصبحوا معروفين، وتمّت دعوتهم للحضور في مختلف وسائل الإعلام المرئية و المسموعة والمكتوبة، ويبدو أنه ليس هيناً عليهم الابتعاد عن الأضواء والشهرة، حتى وإن كانت على حساب المصلحة العامة التي تقتضي توحيد الصف النقابي.

في حال اعتبار أن التعددية النقابية من ضمن السلبات التي لم تخدم إصلاح المنظومة الأمنية، فما هي العوائق الأخرى التي حالت دون الانطلاق الفعلي في الإصلاح؟

<sup>57</sup>مقابلة مع السيد مهدي بالشاوش الناطق الرسمي باسم نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل تم اللقاء بتاريخ 10 نوفمبر 2014  
<sup>58</sup>مقابلة مع السيد الصحي الجويني المكلف بالشؤون القانونية تمت بتاريخ 11 نوفمبر 2014 بمقر الاتحاد الوطني لنقابات الأمن التونسي  
<sup>59</sup>بيان أصدره الاتحاد الوطني لنقابات قوات الأمن التونسي بتاريخ 2 مارس 2015  
<sup>60</sup>مقابلة مع السيد سامي القناوي كاتب عام نقابة الإدارة العامة للحرس الوطني تم اللقاء بتاريخ 17 نوفمبر 2014  
<sup>61</sup>مقابلة مع السيد عصام الدردوري نقابي سابق ورئيس حالي للمنظمة التونسية الأمن والمواطن. تم اللقاء بتاريخ 6 ديسمبر  
<sup>62</sup>بسمه المعلاوي : "تجربة النقابات الأمن نادرة عالمياً؛ أمنيون في تونس يرفضون أصواتاً تطالب بحل نقاباتهم، إفريقياً مانجر، 7 مارس 2014

## رابعاً: العوائق التي حالت دون الانطلاق الفعلي في الإصلاح

### 1- العوائق التي تتحمل السلطة السياسية مسؤوليتها

أكد الدكتور "الناصر بن سلطنة" وهو باحث في سياسات الأمن الشامل أنّ غياب القرار السياسي لإصلاح المنظومة الأمنية هو الذي يعيق عملية الانطلاق في الإصلاح، فلو وجد القرار السياسي لإصلاح المنظومة الأمنية لأصلحت، لاسيّما بعد مرور سنوات على قيام الثورة، فهذا التأخير مردّه هو رغبة السلطة الحاكمة سواء الحالية أو التي سبقتها في مواصلة استغلال هذا الجهاز والعمل على تطويعه خدمة لسياستها الداخلية<sup>63</sup>.

مبرزاً أنّ أبناء المؤسسة الأمنية هم أكثر الناس دراية بمسألة إصلاح المنظومة الأمنية، فإن توفرت لهم إمكانيات الإصلاح سيتم ذلك في اقرب الآجال<sup>64</sup>. إلا أنّ التحديات التي تعترض عملية إصلاح قطاع الأمن متنوعة من حيث الأبعاد التقنية والتنظيمية والإدارية الخاصة بالعملية، بالإضافة إلى ذلك يعتبر إصلاح قطاع الأمن عملية سياسية بامتياز تضم الفصائل القوية المناهضة للإصلاح ضمن البيروقراطيات المعنية في الواقع، ويمكن لهذا البعد السياسي أن يحدّد اتجاه المشروع بأكمله ونجاحه<sup>65</sup>. من جهتها تنفي الأستاذة "فرح حشاد" وجود عمليات إصلاح حقيقية وترى أنّ المحاولات الأولى للإصلاح مباشرة بعد الثورة لم تغير الكثير واعتبرها البعض فوضوية، مؤكدة أنّ الإصلاح لا يجب أن يكون مسقطاً من خلال الاعتماد على التجارب الأجنبية بل لابد من مراعاة السياق التونسي بجوانبه التاريخية والقانونية والسياسية<sup>66</sup>.

في المقابل اعتبر الأستاذ "يزيد صايغ" أنّ الحكومات الجديدة تفتقر إلى الخبرة في الحكم أو إدارة التغيير لاسيّما في القطاع الأمني؛ و نتيجة لذلك أصبحت مهادنة القطاع الأمني وضمان حياده السياسي شعار ومسعى الحكومات الانتقالية المتعاقبة بدلاً من إصلاحه.

ولذا فقد سمح التأخير في متابعة عملية الإصلاح الجدي والتدابير الفاترة التي تم اتخاذها للقطاع الأمني بالتحصّن فضاغت الفرصة<sup>67</sup>.

في حين اعتبر السيد "مهدي بالشاوش" أنّ العائق يتمثل في عدم استكمال المسار الإصلاحي الذي انطلق مع إصدار الكتاب الأبيض سنة 2011 وهو ما يؤدي حسب قوله لغياب رغبة صادقة في الإصلاح،

<sup>63</sup> جريدة الصباح مقال بعنوان : " لا وجود لإرادة سياسية لإصلاح المنظومة الأمنية" حوار مع د. ناصر بن سلطنة . بتاريخ 28/04/2013

<sup>64</sup> المرجع نفسه

<sup>65</sup> عمر عاشور ، إتمام المهمة : قطاع الأمن بعد الربيع العربي ، 28 ماي 2013

<sup>66</sup> نانلة الحامي ، العربي الجديد ، المؤسسة الأمنية في تونس عصية على الإصلاح ، 11 مارس 2015

<sup>67</sup> يزيد صايغ ، الفرصة الضائعة : السياسة وإصلاح الشرطة في مصر و تونس ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 16 مارس 2015



مبرزاً أنّ أهم الثغرات تكمن في غياب خطة للإصلاح وهو ما نتج عنه تأجيل إصلاح المنظومة الأمنية.<sup>68</sup>

أما بالنسبة لكاتب عام نقابة الإدارة العامة للحرس الوطني فقد ذكر أن المديرين العامين بوزارة الداخلية لا يزالون يعملون بعقلية قديمة و بالتالي فهم يرفضون إصلاح المنظومة الأمنية.<sup>69</sup>

وهو ما أكده كذلك النقابي السابق "عصام الدردوري" مشيراً إلى أنّ العوائق تتمثل في غياب الإرادة الصادقة لإصلاح المنظومة الأمنية، ممّا أدى إلى بروز هيمنة سياسية متواصلة على المؤسسة الأمنية، فكل طرف سياسي يسعى لتطويع المؤسسة الأمنية خدمة لمصالحه. إلى جانب غياب الحوار المسؤول بين النقابات الأمنية وسلطة الإشراف ممّا جرّ لإخلال الطرف الثاني بجملة من التعهدات التي قطعها.<sup>70</sup>

إن السبيل لإصلاح قطاع الأمن الذي يستوجب تحسين مستوى خدمات الأمن و العدالة، يقتضي أيضاً التغلب على بعض العقبات الكبرى ومن ضمنها نذكر خمس عقبات تواجهها الدول التي قامت بثورات، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ أماكن أخرى من العالم العربي تواجه أيضاً هذه العقبات. حيث تتجلى العقبة الأولى في الاستقطاب السياسي الشديد الذي يمكن أن يؤدي إلى تسييس عملية إصلاح قطاع الأمن فضلاً عن العنف السياسي. أما العقبة الثانية فهي المقاومة الداخلية والخطط الفاسدة التي تضعها الفصائل المناهضة للإصلاح ضمن قطاع الأمني . وتعتبر القدرة المحدودة و موارد الحكومات المنتجة حديثاً العقبة الثالثة. في حين تكمن العقبة الرابعة في ضعف المؤسسات الديمقراطية. وتتجلى العقبة الخامسة في المعرفة و الخبرة المحدودة لمتطلبات إصلاح قطاع الأمن بين المساهمين المستفيدين.<sup>71</sup>

إلا أن بعض القادة في وزارة الداخلية يفهمون عملية الإصلاح أنها تعني زيادة الإمكانيات المادية والترفيه في ميزانيات مؤسساتهم، في حين أنها تعدّ جزءاً من عملية إصلاح قطاع الأمن الذي يهدف إلى تحسين أداء هذه المؤسسة الأمنية، فوزارات الداخلية العربية لا ترحب عادة بعناصر الإصلاح الأخرى . وتشمل هذه العناصر على الإشراف المدني الفعال، والإجراءات التي تتضمن الشفافية، واعتماد الجدارة كمعيار للترقية بدلاً من الأقدمية.<sup>72</sup>

## 2 - العوائق التي تتحمل النقابات الأمنية مسؤوليتها

### أ- اتهام النقابات بتسييس العمل النقابي

<sup>68</sup> مقابلة مع السيد مهدي بالشاوش الناطق الرسمي باسم نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل تم اللقاء بتاريخ 10 نوفمبر 2014

<sup>69</sup> مقابلة مع السيد سامي القناوي كاتب عام نقابة الإدارة العامة للحرس الوطني تم اللقاء بتاريخ 17 نوفمبر 2014

<sup>70</sup> مقابلة مع السيد عصام الدردوري نقابي سابق ورئيس حالي للمنظمة التونسية للأمن والمواطن. تم اللقاء بتاريخ 6 ديسمبر

<sup>71</sup> عمر عاشور ، إتمام المهمة : قطاع الأمن بعد الربيع العربي ، 28 ماي 2013

<sup>72</sup> المرجع نفسه

ذكر السيد "رفيق الشلي" مدير عام سابق بالأمن الوطني أنّ " النقبّات الأمنية خرجت عن مشمولات النقبّة حيث استحدثت من أجل الاهتمام بوضعية الأمني من ناحية ظروف عمله وحقوقه وهي مكسب لا يختلف فيه اثنان، لكنّها خرجت عن مسارها وأصبحت تمارس السياسة بغطاء أمني أمام الفراغ الذي تركته القيادات؛ فبرزت نقبّات موالية وأخرى معارضة وأخرى مخترقة من طرف الأحزاب.<sup>73</sup>

كما أكد الأستاذ "يزيد صايغ" أنّ وزارة الداخلية لا تزال هي "الصندوق الأسود" الذي يواصل التهرّب من الرقابة المدنية الفعّالة، وأصبحت نقبّات الشرطة جماعة ضغط نشطة تعارض جهود الحكومة لتأكيد سلطتها.<sup>74</sup>

فحادثت النقبّات الأمنية في بعض الحالات عن مسارها وكان لها مواقف سياسية وهو ما يتعارض مع أهدافها، ممّا اضطر وزارة الداخلية أن تصدر تذكيرا للنقبّيين بأن العمل النقبّي المسؤول هو الذي يحترم قواعد الانضباط ويدافع عن الحقوق المادية والاجتماعية والمعنوية لكافة الأعوان.<sup>75</sup>

وفي هذا السياق يرى عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية النائب "حسن السوداني" أنّ " بعض النقبّات أخطأت وحادت عن دورها الأساسي"، ويعيد ذلك إلى كون النقبّات الأمنية حديثة التجربة بالعمل النقبّي وتنشط ضمن مؤسسة تتأثر بالتجاذبات السياسية في ظل فترة ضعفت فيها الدولة.<sup>76</sup>

وشدّد وزير الداخلية السابق "علي العريض" على الالتزام بـ"عدم تسييس العمل النقبّي وعدم التعاطي مع الجهات السياسية والجهات النقبّية غير الأمنية داخل البلاد وخارجها" معتبراّ بيانات نقبّات الأمن "بيانات سياسية"، وأعلن بأنّه سيأخذ الإجراءات والتدابير اللازمة.<sup>77</sup>

حيث أثار تشكيل النقبّات الأمنية على العلاقات بين مختلف الفاعلين بحكم أن العمل النقبّي لم يقتصر على الحقوق المهنية والاجتماعية وإنما اجتاحت لأسباب متعددة المجال السياسي. وأصبحت بعض النقبّات الأمنية في تحدّ للسلطة السياسية ولبعض القيادات الأمنية أو حتى الأحزاب السياسية، بعد تأزم الوضع الأمني وما شهدته البلاد من أعمال إرهابية و اغتياالات سياسية واستهداف للمؤسّستين الأمنية و العسكرية من قبل المجموعات المسلحة، بقصد ضرب المسار الديمقراطي في تونس برمته.<sup>78</sup>

لقد تمّ اتّهام النقبّات الأمنية في أكثر من مناسبة بالتسييس والتدخل في شؤون الإدارة، عبر طلب الاستئناس برأيها في التعيينات في مراكز القيادة العليا للوزارة، وهو ما جعلها تبتعد عن دورها الأساسي

<sup>73</sup> جريدة آخر خبر . حوار مع رفيق الشلي مدير عام بالأمن الوطني . بتاريخ أوت 2014

<sup>74</sup> يزيد صايغ ، الفرصة الضائعة : السياسة و إصلاح الشرطة في مصر و تونس ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 مارس 2015

<sup>75</sup> بسمة المعلاوي : "تجربة النقبّات الأمن نادرة عالميا:أمنيون في تونس يرفضون أصواتا تطالب بحل نقبّاتهم، إفريقيا مانجر، 7 مارس 2014

<sup>76</sup> نائلة الحامي ، العربي الجديد ، المؤسسة الأمنية في تونس عصية على الإصلاح ، 11 مارس 2015

<sup>77</sup> الشاهد التونسي

<sup>78</sup> هيكل بن محفوظ "نظرة عامة على واقع إصلاح قطاع الأمن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي، يوليو 2014، ص5

كنقابات والمتمثل في الاهتمام بالشأن الاجتماعي والمهني لمنخرطيها. إلا أن هذا الاتهام قد جوبه بالرفض من قبل النقابيين، واعتبروه تجنياً عليهم و محاولة للتضييق على العمل النقابي في صلب المؤسسة الأمنية<sup>79</sup>.

كما تم اتهام النقابات الأمنية بأنها تعمل بالوكالة لصالح أطراف من داخل الوزارة أو خارجها، حيث أكد ممثل عن النقابة الوطنية لقوى الأمن الداخلي، بأنّ هناك نقابات قريبة من سلطة الإشراف بل تكاد تكون تابعة لها، تتمتع بامتيازات حرمت منها نقابات أخرى. معتبراً الهدف من زرع نقابات موالية هو التفرقة بين النقابات<sup>80</sup>.

كما أكد النقابي الأمني "سامي القناوي" أنّ هناك بعض النقابات الأمنية التي انتهجت مواقف سياسية بحتة، مشيراً إلى أن النقابي لا يجب أن يتجاوز حدود عمله النقابي ليسرب معطيات تمس أمن البلاد، ولا يجب عليه أن يستغل صفته الأمنية والمعلومات المؤتمن عليها في اللعبة السياسية، لأنّ ذلك يضرّ بالعمل النقابي<sup>81</sup>.

وفي ظل هذا الوضع السياسي والمؤسسي والأمني المتقلب والهش، تصبح قدرة الدولة على إصلاح المنظومة الأمنية ضعيفة وغير راسخة. فالتحديات جمة و الإرادة السياسية لم تتبلور بعد والرهانات كبيرة، ومحاولات الإصلاح لم ترتق بعد إلى مستوى إرساء منظومة أمنية تقطع مع الماضي وترسي أمناً في خدمة المواطن في ظل نظام ديمقراطي<sup>82</sup>.

ولضمان تطور إصلاح القطاع الأمني لا بدّ من مراعاة توصيات أساسية ذات صلة بأبعاد عملية إصلاح قطاع الأمن السياسية والمؤسسية والقانونية، ويمكن تلخيصها على الشكل التالي: التوافق السياسي على إصلاح القطاع الأمني، الإشراف المؤسسي وقوانين الشرطة الجديدة<sup>83</sup>.

## ب- خصوصية تنظيم العمل النقابي لقوى الأمن الداخلي

لقد فسح العمل النقابي في السلك الأمني المجال أمام أعوان الأمن للمطالبة بالنهوض بأوضاعهم المهنية والاجتماعية، غير أنّ التمكن من تحقيق هذه الأهداف يتطلب البحث عن مقومات نجاح الحق النقابي والعمل على ضمانها؛ إذ يبدو الارتباط وثيقاً بين الحرية النقابية وحرية الاجتماع لاسيّما أنّ الممارسة الفعلية للحق النقابي تتطلب ضرورة الاعتراف بعدد من الحريات.

<sup>79</sup> جمال الفرشيشي ، " مهمتها التشويش .. و التهمج على النقابيين . " خلايا نانمة " نوتر المشهد النقابي الأمني، جريدة الصباح ، 23 جوان 2014

<sup>80</sup> المرجع نفسه

<sup>81</sup>فاطمة جلاصي " أجنداث .. اتهامات وتجاوزات : الحرب تشتعل بين القيادات الأمنية ، جريدة الصباح 15 ماي 2015

<sup>82</sup> د. هيكل بن محفوظ ك "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة و خلال سنة 2013، ص1

<sup>83</sup> عمر عاشور ، إتمام المهمة : قطاع الأمن بعد الربيع العربي ، 28 ماي 2013

ذلك أن الاعتراف بالحق النقابي دون الاعتراف بحرية التعبير من شأنه أن يفرغ الحرية النقابية من مضمونها الحقيقي<sup>84</sup>، حيث يتميز العون العمومي المباشر للعمل النقابي بقدر أكبر من حرية التعبير عن الأهداف التي يتولى الدفاع عنها وفقاً للأساليب والطرق التي يحددها القانون. لاسيما أنّ العمل النقابي يستوجب تمتيع النقابيين بالتسهيلات اللازمة من أجل أداء مهامهم بصورة فعّالة وسريعة، حيث أكد المجلس الدستوري أن التسهيلات والحماية الخاصة لفائدة الممثلين النقابيين لا تنال من مبدأ المساواة بينهم وبين بقية الأعوان، طالما أنّ صفة التمثيل تجعلهم ينتمون إلى صنف خاص، وتجعلهم في وضعية تستوجب حمايتهم عند قيامهم بهذه المهام، فهذه التسهيلات والحماية المقررة هي خاصة لفائدة الممثلين النقابيين وتندرج ضمن ممارسة الحق النقابي<sup>85</sup>.

إلا أن عدد من النقابيين الأمنيين قد اتّهموا وزارة الداخلية بالتضييق على الحريات النقابية بالمؤسسة الأمنية، واستهداف النقابيين من خلال رفع قضايا عدلية ضدهم بقصد ترهيبهم، وتعّد نقلهم تعسفاً من مراكز عملهم، وهو ما يؤكد أن واقع الحق النقابي إبان الثورة ورغم اتّسامه بالحرية إلا أنه مازال غير مستقر، فالآن لا تزال هنالك تجاوزات في حق الممثلين النقابيين، فالانتقال من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الديمقراطية يتطلب الكثير من العمل والسعي الفعلي نحو التغيير.

حيث ذكر السيد "رضا بالحاج" أنه "قد وصلت الاتهامات في بعض الأحيان إلى حد اتهام طرف لطرف نقابي آخر بالتسييس، وقد ساعدت كذلك بعض الأطراف على تكييف تقييمها وتوجيهه نحو اتهام بعض النقابات بالتسييس وبخدمة أجنادات أجنبية؛ وهو ما بررته قيادات أمنية أو سياسية حين نفذت النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي سلسلة من الوقفات الاحتجاجية أمام وزارة الداخلية أو أمام المحاكم العسكرية أو رئاسة الحكومة، أو عندما التجأت النقابة إلى رفع شعار "ديقاج" في "تكنة العوينة" أمام الرئاسات الثلاث حيث كانت هذه الحركة وليدة اللحظة ولم يكن معداً لها مسبقاً، وقد انطلق بذكرها والد شهيد الأمن في عملية "قبلاط" حيث كان جثمان ابنه ملقى على الأرض أمام أشعة الشمس لما يزيد عن ساعتين<sup>86</sup>.

كما حجر على أعوان الأمن ممارسة الإضراب، حيث نصت الفقرة الثانية من الفصل 15 من المرسوم عدد 42 لسنة 2011: "يحجر على أعوان قوات الأمن الداخلي في ممارستهم العمل النقابي، والإضراب عن العمل أو تعطيل سيره بأي أوجه. وأكد الناطق الرسمي لنقابة قوات الأمن الداخلي أن المؤسسة الأمنية تتسم بحساسية مفرطة لذلك هم ملتزمون بأن لا يمس العمل النقابي بمرفق الأمن.

<sup>84</sup>النقابي الأمني الصحبي الجويني محل حكم صدر ضده غيابياً بسنتين سجنا من المحكمة العسكرية بتهمة الحط من معنويات القوات المسلحة على اثر تصريحات أعلن فيها أن المؤسسة الأمنية كانت لديها معلومات مؤكدة حول الحصول الوشيك لأعمالهاية دون اتخاذ التدابير اللازمة لتفاديها  
<sup>85</sup>م.د الرأي عدد36-2006 الصادر بتاريخ 20ديسمبر2006، أحمد بوعون، "أراء المجلس الدستوري، مجمع الأطرش 2010ص 134-135  
مقابلة مع السيد رضا بالحاج تمت بتاريخ 27نوفمبر 2014 بمقر النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي<sup>86</sup>

واعتبر أنّ الوقفات الاحتجاجية التي قاموا بها لم تعطل السير العادي لمرفق الأمن، كما قاموا أيضاً باعتصام ومسيرة سلمية مرخص لها للتنديد بالاعتداءات التي طالت أعوان الأمن.

وبالتالي فإنّ الإسراع بإصلاح المنظومة الأمنية هو مسؤولية الجميع، إذ يعد إرساء أمن جمهوري من أهم التحديات التي يواجهها مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، لاسيّما في ظل التجاذبات السياسية التي تشهدها البلاد اليوم، إلى جانب بروز ظاهرة الاغتيالات السياسية والإرهاب الذي يهدد الأمن الوطني، مما يستوجب ضرورة التعاون بين السياسيين والأمنيين والمواطنين والإعلام، وذلك من خلال تقديم تصورات ومقترحات من شأنها أن تسرع في عملية الإصلاح الأمني في تونس.

كما يعد التكوين والتكوين المستمر من أهم الركائز التي من شأنها أن تدعم مسار الانتقال الديمقراطي، باعتبار أهميتها في تكريس أمن جمهوري وضرورة تكوينهم في مبادئ حقوق الإنسان، والانطلاق في تنفيذ برنامج إصلاحي شامل لقطاع الأمن.

وذلك بالعمل على تحسين ظروف عمل الأمنيين والذي ينعكس مباشرة على تحسين أدائهم، والسعي لترسيخ ثقافة أمنية جديدة تقوم على جملة من القيم وتتطلب تنمية القدرات الأمنية لدى أعوان الأمن ورفع كفاءاتهم المهنية.

### ت - مأخذ حول ظهور النقابيين الأمنيين في وسائل الإعلام

لقد أصبح الظهور المكثّف لممثلي النقابات الأمنية في وسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة والمكتوبة لافتاً للانتباه، فممثلوا هذه النقابات أصبحوا وجوهاً تلفزيونية معروفة تطرح المشاكل وتقدم الحلول وتوجه الاتهامات لأطراف بعينها، وتنزّه أطرافاً أخرى في مسائل تخص أمن البلاد، وذلك بالتزامن مع حدوث عمليات إرهابية في مناطق متفرقة من البلاد.

لكنّ جهاز الأمن هو من أكثر الأجهزة حساسية حيث يتطلب العمل فيه السرية التامة، وتقديم المعلومات الأمنية يجب أن يكون عن طريق الناطق الرسمي والإعلامي لوزارة الداخلية، فإنّ القوانين المنظمة لعمل أعوان الأمن تحتمّ عليهم الرجوع بالنظر إلى مرؤوسيه قبل تقديم أية تصريحات إعلامية، واحترام سر المهنة وسير العمليات والخطط الأمنية.

ورغم كل هذا التشديد في فرض الانضباط على أعوان الأمن بمختلف رتبهم إلا أنّ حالة من الفوضى سادت النقابات الأمنية إلى جانب إعلان بعض قياديينها عن عدائهم لبعض مرؤوسيه ومديرهم عبر تبادل التهم فيما بينهم؛ حيث تحدّث بعضهم عن شرعية بعض النقابات وأهميتها دون أخرى<sup>87</sup>.

<sup>87</sup> حولة عشي، بعد دسترة حقها النقابي وسعيها لدسترة الحق الانتخابي النقابات الأمني في تونس مهنية أم سياسية، نواة

كما نلاحظ أن عدد من النقابيين الأمنيين يظهرون في وسائل الإعلام وهم ممنوعين من المشاركة في المفاوضات مع سلطة الإشراف لأنّ عدد المنخرطين بنقاباتهم أقل من 3000 منخرط، وبالتالي تجدر الإشارة إلى ضرورة انتقاء النقابيين والابتعاد عن دعوتهم بهدف جلب المشاهدين لتصريحاتهم التي بدت في أغلب الأحيان غير مسؤولة، فإصلاح المنظومة الأمنية يقتضي حسن استغلال حرية التعبير وليس البحث عن رفع نسبة المشاهدة والظهور في وسائل الإعلام بغاية البحث عن الشهرة. فلقد خرقت النقابات الأمنية كلّ قواعد الظهور الإعلامي الناجع والمتوازن والمؤطر لتتحول بفضل الظهور الإعلامي المكثف لقياديينها والحديث عن مسائل بعيدة كل البعد عن المطالب المهنية إلى ما يشبه "السلطة الأمنية الموازية".

وقد تسببت عشرات التصريحات التي يمكن وصفها بغير المسؤولة لقائمين على نقابات أمنية في إحداث إرباك للتونسيين ولوزارة الداخلية على حد سواء. وبغض النظر عن أهمية المعلومات التي تم تقديمها فإنّها بقيت مجرد وسيلة لإثارة الشكوك والبلبلّة ولم تتحول إلى شهادات حقيقية وفاعلة لدى القضاء التونسي<sup>88</sup>.

وحول مدى قانونيّة ما يقوم به بعض قياديي النقابات الأمنية من تصريحات سياسية ذات صبغة أمنية في وسائل الإعلام المختلفة أكد الأستاذ في القانون "رياض القرفالي" أنّ هذه التصريحات تعد خرقاً واضحاً للقانون المنظم للعمل النقابي لرجال الأمن<sup>89</sup>؛ حيث يُحجر الفصل التاسع من القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أغسطس / آب 1982 المتعلّق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي بعد تنقيحه في 25 أيار / مايو 2011، أي تصريحات إعلامية لممثلي النقابات الأمنية خارج إطار المشاكل المهنية للقطاع المتعلقة بنشاطهم النقابي.

كما يعد هذا الخرق مضاعفاً نظراً لأنه يشمل فئة تحتكر حمل السلاح، وبالتالي فإنّه يحجر عليها الخوض أو التدخل في المسائل السياسية نهائياً. حيث نص الفصل 9 من الفقرة الرابعة من القانون عدد 70 لسنة 1982 بتاريخ 6 آب / أغسطس 1982 المتعلق بضبط القانون الأساسي لقوات الأمن الداخلي الذي نَقح بالمرسوم عدد 42 لسنة 2011 المؤرخ في 25 مايو / أيار 2011 "يجوز للأعوان المسيرين للنقابات المهنية لأعوان قوات الأمن الداخلي الإدلاء إلى وسائل الإعلام بالتصريحات المتعلقة بنشاطهم النقابي" إلا أنّ أغلب تصريحات النقابيين الأمنيين لم تقتصر فقط على نشاطهم المهني وتجاوزته للحديث في مسائل أخرى سياسية، وحول الإرهاب وغيرها من المواضيع التي أثارت خلافات حادة مع وزارة

<sup>88</sup>خولة عشي، بعد دسترة حقها النقابي وسعيها لدسترة الحق الانتخابي للنقابات الأمني في تونس مهنية أم سياسية، نواة <sup>89</sup>المرجع نفسه

## ث- تأثير الخلافات بين النقابات على إصلاح المنظومة الأمنية

لم تكن الخلافات بين النقابات الأمنية أمراً جديداً كما لم يكن اتهامهم لبعضهم بتسييس العمل النقابي جديداً، إلا أن الجديد هو تفجر هذه الخلافات التي أصبحت علنية. فالنقابات عموماً وفي جميع أنحاء العالم معنية بالشأن الوطني وبالتوجهات الفكرية والسياسية للبلاد خاصة في مرحلة التأسيس وإعادة البناء. ولا غرابة أيضاً أن تعرض كل نقابة مطالبها المهنية والاجتماعية وتصوّراتها لإصلاح المنظومة الأمنية، وأن تحاول التأثير في توجّهات السلطة الجديدة ولا غرابة أن تشهد الساحة النقابية الأمنية صراعاً بين دعاة التغيير ودعاة الاستمرارية<sup>90</sup>.

وكثر الحوارات والتصريحات حول الخلافات وأبعاد الخلافات بين النقابات الأمنية والتي تداولتها المنابر الإعلامية حول موضوع "صفقة الأدوية" فبعد أن أعلن أحد النقابيين عن تفاصيل صفقة 40 طناً من الأدوية التي قام "منير الكسيكي" أمر الحرس السابق بإرسالها إلى "الزنتان" في ليبيا، وهو ما أغضب عدد من النقابات الأمنية التي اعتبرت أن أبناء المؤسسة الأمنية يعانون نقصاً فادحاً في الأدوية داخل مستشفيات قوات الأمن، ورغم ذلك يتم إرسال الأدوية إلى جماعات قتالية ليبية<sup>91</sup>.

مما أدى للفتنة بين الأمنيين واستشرت هذه الخلافات عقب ردود فعل "نقابة موظفي الإدارة العامة لوحادات التدخل" و"النقابة العامة للحرس الوطني" عن تصريحات الأمين العام "لاتحاد نقابات الأمن التونسي". فما كان خافياً أصبح علنياً، واتّجهت الأنظار إلى سلطة الإشراف وموقفها مما حدث. كما تم إقالة أمر الحرس الوطني "منير الكسيكي" من منصبه من قبل وزير الداخلية<sup>92</sup>. وتعميقاً على الاتهامات التي طالت شخصه على خلفية صفقة الأدوية التي تم إرسالها، قال "الكسيكي" أن العملية تمت عبر المسالك القانونية المعمول بها<sup>93</sup>.

وأصدرت كل من نقابة موظفي الإدارة العامة لوحادات التدخل والنقابة العامة للحرس الوطني بياناً مشتركاً ذكرت فيه أن تصريحات النقابيين الأمنيين في عدد من المنابر الإعلامية والتي تم خلالها ذكر معلومات حساسة في سياق إدانة أمنيين من شأنها أن تؤدي إلى إثارة الفتنة بين أسلاك قوات الأمن

<sup>90</sup> هاشمي الطرودي، " حرب استباقية بين النقابات الأمنية قد تهدد وحدة المؤسسة و تعرقل الإصلاح " بتاريخ 3 مارس 2015

<sup>91</sup> منى البوعزبي " أطاحت به صفقة الأدوية و نقابيون أمنيون :إقالة أمر الحرس الوطني" الشروق 3ماي 2015

<sup>92</sup> منى البوعزبي " أطاحت به صفقة الأدوية و نقابيون أمنيون :إقالة أمر الحرس الوطني" الشروق 3ماي 2015

<sup>93</sup> منير الكسيكي يكشف سبب إقالته ، صحافتي بتاريخ 5 ماي 2015

الداخلي وضرب معنويات أفراده ووحدة صفوفه، علاوة على توجيه الرأي العام وزعزعة ثقتهم في حماية الوطن.<sup>94</sup>

كما يعتبر النقابي الأمني "سامي القناوي" أن وضع النقابات الأمنية شبيه بوضع البلاد المتقلب، لكنه يعترف بأن بعض هذه النقابات "تأثرت بالتجاذبات السياسية"، وباتت التصريحات الإعلامية المتكررة والمنتالية لبعض النقابات الأمنية أمراً مزعجاً.<sup>95</sup>

ويقّر بأن تسريب المعلومات الأمنية من بعض النقابيين الأمنيين خطأً أضرّ بالعمل النقابي والمؤسسة الأمنية.<sup>96</sup> وبتاريخ 26 فبراير / شباط 2015 أصدرت وزارة الداخلية بلاغاً ذكرت فيه: "وأثر التصريحات الأخيرة الغير مسنولة من قبل بعض الأطراف النقابية الأمنية في وسائل الإعلام، تلزمهم الوزارة بالتقيد بأحكام القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي، وتؤكد وزارة الداخلية أنها ليست ضد العمل النقابي وأنها على استعداد للتعاون والحوار والتنسيق مع الهياكل النقابية التي تؤدي نشاطها في إطار القانون، وتنبّه بأنها ستتخذ الإجراءات القانونية والتأديبية اللازمة والنافذة حسب أحكام القانون، إزاء كل نقابي أمني يصرح في وسائل الإعلام في غير مجال النهوض بالمستوى الاجتماعي لأعوان قوات الأمن الداخلي وتحسين ظروفهم المهنية".

ومواصلة في ذكر الاختلافات الحادة في تقييم المسائل، قرّر "اتحاد نقابات الأمن التونسي" إحداث "مجلس حكماء الأمنيين" من أجل إصلاح المنظومة الأمنية برئاسة "علي السرياطي" مدير الأمن الرئاسي في نظام الرئيس السابق بن علي.

و اعتبر اتحاد نقابات الأمن أن "مجلس الحكماء سيضطلع بدور استشاري هام في تقديم النصح والمقترحات لإصلاح المنظومة الأمنية والمساهمة في استرجاع عنفوانها وهيبته وسيكون المجلس مرجعاً للنظر في عدد من القضايا التي تخص الملفات الأمنية ومكافحة الإرهاب"،

ولكن تركيبة مجلس الحكماء التي تضم قيادات أمنية تؤشر على أن العودة "تمت بالتنسيق مع قيادات نقابية أمنية"<sup>97</sup>، إلا أن ممثلين عن المجتمع المدني وعن الأحزاب السياسية عبروا عن رفضهم لعودة "علي السرياطي" ومن معه من خلال هيئة الحكماء الأمنيين المنبثقة عن الاتحاد الوطني لنقابات الأمن التونسي في شكل مجلس استشاري لقداماء الأمنيين.

<sup>94</sup> منذر بالضيافي، "تونس.. الداخلية تتهم نقابات الأمن بمس الأمن القومي" العربية. 27 فيفري 2015

<sup>95</sup> نائلة الحامي، العربي الجديد، المؤسسة الأمنية في تونس عصية على الإصلاح، 11 مارس 2015

<sup>96</sup> المرجع نفسه

<sup>97</sup> مولدي الملبتي "إحداث مجلس الحكماء في تونس لإصلاح الأجهزة الأمنية، 23 أفريل 2015، ميدل إيست اونلاين



من جهته ذكّر الأمين العام لحزب "التيار الديمقراطي" محمد عبو " أنّه يجب العمل على تحقيق المعادلة بين حفظ الأمن وحماية حقوق الإنسان وفقاً لما تقتضيه المرحلة الجديدة، مرحلة تونس الديمقراطية، ولكن يبدو أن بعض الأمنيين لم يعد يعينهم صورة هذه المؤسسة التي هي من أهم المؤسسات في الدولة، واتخذوا مثل هذا الموقف استهانة بالثورة وبمشروع تونس الديمقراطية ومغالطة التونسيين فيما يتعلق بما يسعى إليه البعض من إقناع بأن المنظومة السابقة هي التي كانت كفواً.

كما أكد "محمد عبو" أن ما سيحسم الأمر في تونس هو تأسيس دولة قوية وديمقراطية وعادلة، معبراً في الوقت نفسه عن ارتياحه للبيان الصادر عن "نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدات التدخل"، الذي نددت فيه بهذه المبادرة المتعلقة بإرجاع بعض رموز النظام السابق وعبرت فيه عن كون رجل الأمن يفتخر بتونس الجديدة ويعتبر نفسه فرداً من هذا الشعب<sup>98</sup>.

كما وصف "عصام الدردوري" رئيس "المنظمة التونسية للأمن والمواطن" أنّ الإعلان عن تأسيس لجنة الحكماء الأمنيين بالخطيئة، معتبراً أنّ الأسماء التي كوّنّت هذا المجلس كان يجدر للنقابات الأمنية أن تطالب بمحاكمتها على ما اقترفته في حق منخرطيها الأمنيين من اضطهاد وتعسف وتجبر<sup>99</sup>.

وأثر احتجاج أغلب ممثلي المجتمع المدني على مقترح هيئة الحكماء، فقرر "علي السرياطي" الانسحاب والتخلي عن رئاسة هذا المجلس مؤكداً عدم استعداده للدخول في تجاذبات سياسية وإعلامية<sup>100</sup>.

وعليه فإن الإصلاح الأمني لا يكون بالرموز القادمة من العهد البائد وإنما يكون برؤية جديدة تقطع مع الممارسات السابقة.

وأثر مرور أربع سنوات على تأسيس النقابات الأمنية بتونس والتي تعدّ مدة هامة نسبياً، فهي تستوجب تقييماً لأداء النقابات الأمنية ومدى نجاعتها في المساهمة في إصلاح المنظومة الأمنية.

### ج- تقييم لأداء النقابات الأمنية في المساهمة في إصلاح المنظومة الأمنية

تعدّ التغييرات الرامية إلى الإصلاح بطيئة والتحديات القائمة عديدة، كل هذا جعل من نسق الإصلاحات بطيئاً ومضطرباً. وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولية الإصلاح وإن كانت على كاهل الحكومة والمؤسسة الأمنية بشكل رئيسي، إلا أنّ دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات الأمنية يبقى دون المأمول.

<sup>98</sup> ممثلون عن عدد من الأحزاب يعلقون على عودة السرياطي للمشهد الأمني والعسكري خارج السرب ، حقائق أون لاين

<sup>99</sup> عصام الدردوري ، من نعتنا ببوليس بن علي لم يخطئ يوماً في حقنا ، الشاهد . بتاريخ 27 أفريل 2015

<sup>100</sup> صباح نيوز، تأسس حديثاً ، السرياطي ينسحب من مجلس حكماء المؤسسة الأمنية

فاللافت للنظر هو أن هذه الأطراف الفاعلة في المنظومة الأمنية لم ترتق بمستوى مقترحاتها إلى إحداث التغييرات الهيكلية أو القانونية المطلوبة أو حتى وضع تصور شامل للإصلاح .

وربما يعود ذلك إلى افتقار بعض هذه التنظيمات للتخصص والتجربة في مسائل الإصلاح والحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن، أو لتمسك البعض الآخر بتحقيق مطالب مهنية بحتة كالترقيات وتصحيح المسار المهني لأعوان الأمن الداخلي.

ولم تطرح معظم هذه التنظيمات مداخل ومقترحات أساسية وعملية لإصلاح قطاع الأمن، هذا فضلاً عن تسييس المسألة وانعدام الفهم الحقيقي لمقتضيات الإصلاح و لأبعاده المختلفة<sup>101</sup> .

ومن الواضح أن وحدة القوى السياسية حول مطالب متعلقة بعدم تسييس قطاع الأمن وفرض السيطرة المدنية على القوات المسلحة هي أمر أساسي لضمان نجاح إصلاح قطاع الأمن والعملية الديمقراطية<sup>102</sup> ، ولكن لا يجب إنكار أن النقابات الأمنية كانت عنصراً فاعلاً في الحياة السياسية؛ إذ تمسكت بوزير الداخلية أثناء عملية تغيير الحكومة وذلك بإصدار بيانات في هذا الشأن من منطلق المحافظة على استقرار المؤسسة الأمنية، أو المناداة بتحييد وزارة الداخلية والنأي بالعمل الأمني عن كل التجاذبات السياسية والدعوة إلى الالتفاف حول المؤسستين الأمنية والعسكرية في مجهودهما لمقاومة الإرهاب، وهو ما خلق دائرة تواصل من نوع جديد بين الأمنيين والمواطنين لم تكن موجودة في السابق".<sup>103</sup>

في حين ذكر السيد "عصام الدردوري" أنّ أداء النقابات مقارنة بالظروف التي وجدت في إطارها وبمدة إنشائها فإنّه يعتبر مرضياً وإيجابياً إلى حد ما. وأكد على أنه بإمكان النقابات أن تكون شريكاً فاعلاً ومحورياً في إصلاح المنظومة الأمنية، باعتبارها الهيكل الذي يعنى بالدفاع عن المسائل المهنية والاجتماعية لأبناء القطاع من المؤسسة الأمنية، فهي صوتهم والمترجم لتصورهم وأطروحتهم الإصلاحية إلا أنها لم تنجح في إيصال تصورها لعدة اعتبارات أهمها:

1- عدم وجود إرادة صادقة وحس مسؤول من طرف المتداولين والمتعاقبين على تسيير المؤسسة الأمنية.

2- عدم منحهم لحوار بناء مع أهم النقابات، وإذا ما أخذنا الجلسات التي انعقدت بين ممثلي النقابات الأمنية وسلطة الإشراف بوزارة الداخلية فهي جلسات في مجملها تكاد تعد على الأصابع، وهذا يعود إلى رفضها وعدم اعترافها الفعلي بالنقابات الأمنية رغم قانونيتها، كشریک فاعل في الإصلاح.

<sup>101</sup> د. هيكل بن محفوظ "نظرة عامة على واقع إصلاح الأمن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي ص 11

<sup>102</sup> عمر عاشور ، إتمام المهمة : قطاع الأمن بعد الربيع العربي ، 28 ماي 2013

<sup>103</sup> هيكل بن محفوظ "نظرة عامة على واقع إصلاح قطاع الأمن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي يوليو 2014

3 - كثرة النقابات وتعددتها يجعل سلطة الإشراف في موضع الإحراج والحيرة في اختيارها للهيكل النقابي الذي ستتعامل معه، وهنا طرحت مسألة التمثيلية أي الاستناد إلى عدد المنخرطين في كل نقابة واعتمادها كمقياس لتشريكهم في التفاوض مع سلطة الإشراف.

لكن حتى هذه المسألة كانت مفخخة باعتبار أنّ الإدارة مكنت بعض الهياكل من الأحقية في ممارسة الاقتطاع في حين رفضت لبعض الهياكل الأخرى؛ وهو ما فتح الباب أمام الحديث عن التدجين والإقصاء.

كما ذكر السيد "عصام الدردوري" أنّ الأخطاء التي قامت بها النقابات الأمنية تتمثل في:

1. الدخول تحت سقف التعددية النقابية وعدم وضعها لصياغة حول تصور شامل لإصلاح المنظومة الأمنية وعرضه على مكونات المجتمع المدني لكي يكون موقفها مدعماً وأكثر صلابة
2. عدم المراعاة على الخوض في جملة من النقاط المفصلية لتكريس نضج الوعي النقابي.
3. عدم مطالبته بإدراج مادة التنقيف النقابي صلب المدارس الأمنية في مرحلة التكوين.
4. تأثير غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال الإصلاح الأمني.

مما أسفر عن تأخر كبير على مستوى الانطلاق الفعلي لإصلاح المنظومة الأمنية.

ولكن إمكانية التدارك واردة جداً، وذلك بتعاقد جهود النقابات الأمنية مع جهود المنظمات والهياكل الناشطة في المجتمع المدني، لأن التنسيق سيجبر سلطة الإشراف على الخروج من حالة التقوقع والانغلاق والاكتفاء ببرامجها والاعتراف بمجهود مختلف الأطراف والانفتاح والعمل على تدعيم جسور التواصل لأجل البناء.<sup>104</sup>

في حين اعتبر الناطق الرسمي باسم نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل أن دور النقابات يعد محتسماً، فبعض النقابات ليس لديها رؤية شاملة لإصلاح المنظومة الأمنية.

أما بالنسبة للعلاقة التي يفترض أن تكون تشاركية مع وزارة الداخلية فإنها عملياً هي علاقة عمودية، وغالباً لا يتم تشريك النقابات الأمنية. كما تعد سلطة الإشراف غير جدية في تشريك النقابات في عملية إصلاح المنظومة الأمنية، على الرغم من وجود بعض المبادرات النقابية النابعة عن إرادة للمساهمة في الإصلاح.<sup>105</sup>

<sup>104</sup> مقابلة مع السيد عصام الدردوري نقابي سابق ورئيس حالي للمنظمة التونسية الأمن والمواطن. تم اللقاء بتاريخ 6 ديسمبر 2014  
<sup>105</sup> مقابلة مع السيد مهدي بالشاوش الناطق الرسمي باسم نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل تم اللقاء بتاريخ 10 نوفمبر 2014

فلا يمكن إتمام عملية التحول الديمقراطي من دون إصلاح القطاع الأمني وتحويل علاقتها بالسلطة، بيد أن احتمالات عدم تحقيق إصلاح جذري وشامل للقطاع الأمني في تونس كانت كبيرة منذ البداية، وحتى لو نتجت عملية الإصلاح بنجاح فلن يكون ذلك سوى بعد عملية تدريجية وطويلة الأمد.<sup>106</sup>

وبالتالي لا يمكن الحديث عن إصلاح للمنظومة الأمنية دون رقابة فعلية ومستقلة على السلطة الحاكمة، فالمجتمعات التي عرفت ثورات لا بدّ لها من القطع مع كل الأنظمة التي لا تحترم الحقوق والحريات؛ مما يستوجب السعي لبناء أنظمة جديدة تكرّس مبادئ الديمقراطية، لأنه لا يمكن إصلاح المنظومة الأمنية دون رقابة فعلية مثل القضاء والبرلمان ورقابة أخرى خارجية تتمثل في المجتمع المدني والإعلام.<sup>107</sup>

كما نلاحظ كثرة الانشقاقات والانقسامات وكذلك عدم وضوح الرؤية والأهداف لدى الناشطين النقابيين، كما يمكن أن نجد خلطاً كبيراً بين الهدف الرئيسي للعمل النقابي الأمني وبين الطموحات الشخصية للنقابيين التي ستستغلها المؤسسة الأمنية لتشتيت النقابات وبث التفرقة بينهم، بل حتى تشويه عملهم عند قواعد الأمنيين.

فالواضح أن ضعف البنية النقابية الأمنية متأتية من قلة خبرة الأمنيين بالعمل النقابي، كذلك من أهم النقائص هي الضعف الكبير على مستوى التواصل والحوار فليس هنالك فعلاً كفاءات نقابية تجيد التواصل إلا قليلاً<sup>108</sup>.

## الخلاصة

إن بناء مقاربة إصلاح المنظومة الأمنية بقدر كبير من الموضوعية يتطلّب تدخلاً متعدد الاختصاصات والأبعاد، ومشاركة مختلف المتدخلين من خبراء أمنيين و غير أمنيين "مجتمع مدني، جامعيين،... الخ"، وعليه يعد إصلاح المنظومة الأمنية برنامجاً طموحاً و صيرورة سياسية ليس بالنسبة للبلدان التي تعيش في ظل المرحلة الانتقالية فحسب، بل وأيضاً بالنسبة للديمقراطيات القديمة.

كما أن البحث عن التوازن بين الحرية والأمن يمثل تحدياً مستمراً و ضرورياً ليس بالنسبة لأمن المواطن فحسب، بل أيضاً من أجل توفير الضمانات لصالح رجال الأمن أنفسهم وتأسيس عملهم في إطار قانوني سليم.<sup>109</sup>

105 يزيد صايغ ، الفرصة الضائعة : السياسة و إصلاح الشرطة في مصر و تونس ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 مارس 2013  
106 هيكل بن محفوظ ، مائدة مستديرة في تونس حول : إصلاح الأمن و الدستور . نشرت بجريدة الصباح بتاريخ 8 مارس 2013  
107 بدرة قعلول " الإصلاح الأمني في تونس و تفعيل التجربة النقابية للأمنيين " التقدمية بتاريخ 25 مارس 2013  
108 د. مراد بلحاج مختص في علم اجتماع الجنائي ، " مصالحة المجتمع مع المؤسسة الأمنية ضرورية و ممكنة من أجل رفع التحديات الأمنية وفي مقدمتها الظاهرة الإرهابية " جريدة الشروق 1 بتاريخ سبتمبر 2014

فقد كان لمنح الحق النقابي لرجال الأمن انعكاسات إيجابية من حيث مساهمتها في تقديم تصوراتها ومقترحاتها لإصلاح المنظومة الأمنية، إلى جانب أهمية خلق أرضية للتواصل بين الأمنيين والمواطنين من خلال الندوات الصحفية والملتقيات التي تنظمها هذه النقابات، والتي أدت إلى خلق نوع من الصّراع الداخلي الفعال داخل وزارة الداخلية في صالح القضايا الحساسة والهامة.

إلا أنّ نقص الخبرة وقصر عمر التجربة النقابية لدى ممثلي هذا القطاع واستقلالها عن الإتحاد العام التونسي للشغل دفع بعض هذه النقابات إلى القيام بأخطاء وصلت بها في بعض المناسبات إلى حد الانفلات الذي يتعارض مع مبدأ الانضباط الذي ينظم عمل الأمنيين، ولا يعني ذلك عدم وجود نقابات أمنية منضبطة وفاعلة.

وفي انتظار تنظيم العمل النقابي لهذا القطاع الحساس يبقى إرساء نظام أمني جمهوري مطلباً صعب التحقيق في تونس في ظلّ تأثير الصراعات السياسية على مواقف بعض النقابيين الأمنيين المتورّطين أساساً في دعم بعض الأطراف على حساب أخرى لاعتبارات يصعب إثباتها<sup>110</sup>. لاسيّما أنّ المطالبة بإشراك مختلف ممثلي المجتمع المدني ومن بينهم النقابات الأمنية بغاية المساهمة في تقديم مقترحات لإصلاح المنظومة الأمنية يعدّ أمراً على غاية من الأهمية.

كما يجب التأكيد أنّ إصلاح المنظومة الأمنية مكّلف جداً سواء على مستوى الاعتمادات المادية أو كذلك على المستوى الزمني، لأنه بالتوازي مع القيام باستثمارات على المستوى المادي واللوجستي والبنية التحتية التي تعدّ جد ضرورية، فإن الأمر يتطلب إعداد برامج للتكوين والتأهيل لفائدة الأمنيين من أجل تغيير العقول، وهي مسائل تعالج على المدى البعيد.

ولكن يبقى الإشكال ليس في رفع شعار " الإصلاح الأمني " إنّما في مضامينه و مناهجه وتطبيقاته العملية؛ فالإصلاح الأمني عند منظمات المجتمع المدني يرتكز انطلاقاً من درجات تغيير سلوك الأمنيين وتعاملهم مع المواطنين، في حين يلجّ السياسيون على مسألة أداء الأجهزة الأمنية في مجال حماية الاستقرار ومدى ابتعادها عن الأحزاب الحاكمة.

أما وزراء الداخلية الذين تعاقبوا منذ الثورة إلى الآن فقد تمحورت جهودهم حول تفعيل الأداء الأمني في مواجهة المخاطر والتهديدات، وذلك من خلال محاربة الجريمة ومقاومة ظاهرة الإرهاب. في حين تعتبر النقابات الأمنية أنّ الإصلاح الفعلي يمر عبر إعادة الاعتبار للأمنيين وتمكينهم من حقوقهم المالية والاجتماعية، وتحسين ظروف عملهم، وتدارك حالة النقص في التجهيزات الضرورية لأداء مهامهم.

<sup>110</sup>خولة عشي، بعد دسترة حقها النقابي وسعيها لدسترة الحق الانتخابي للنقابات الأمني في تونس مهنية أم سياسية، نواة

وبالتالي فإنّ الخلافات المتصلة بحسم مضمون "الإصلاح" تبدو من المسائل الهامة والملحة وستظل مطروحة بطريق الخطأ طالما أنها تشمل إصلاح القطاع المهني دون أن تشمل تحسين العلاقة الفعلية مع المواطنين من خلال الممارسة اليومية.<sup>111</sup>

ويبقى السعي متواصلاً لإرساء أمن يخدم الوطن والمواطن ولا يخدم النظام، فالإشكال ليس مقتصرًا على تحديث التجهيزات والمعدات إنّما هو بالأساس في تكوين أعوان الأمن بهدف إرساء عقلية حديثة تعمل بقانون يخدم مصلحة الوطن و إرساء منظومة التنقيف النقابي الأمني لمعرفة حاجيات الجهاز الأمني.<sup>112</sup>

---

<sup>111</sup> تقرير تونس مقياس قطاع الأمن العربي و توجهات المواطنين ، منتدى العلوم الاجتماعية و المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسيحية ، ماي 2015. ص

59

<sup>112</sup> بدرة فلول ، " الإصلاح الأمني في تونس و تفعيل التجربة النقابية للأمنيين " التقديمية بتاريخ 25 مارس 2013

## عن الكاتب

وجدان المقراني حاصلة على الشهادة الماجستير في القانون العام والعلوم السياسية. وهي عضوة بوحدة البحث "الدولة، المجتمع والثقافة" بكلية الحقوق و العلوم السياسية بتونس وهي عضوة في الجمعية الثقافية "تونس الفتاة" منذ سنة 2013.

## عن برنامج دعم البحث العربي – الدورة الثانية

تسعى مبادرة الإصلاح العربي إلى تشجيع وتعزيز مبادرات بحثية جديدة وتكوين فرق عمل تعمل على بلورة سياسات وإعداد بحوث. تقدم مبادرة الإصلاح العربي تمويلاً متواضعاً للباحثين في المنطقة العربية من خلال برنامج دعم البحوث العربية. يهدف البرنامج إلى تنمية مهارات البحث لدى الجيل الجديد من علماء الاجتماع والعلوم السياسية والسياسات العامة والاقتصاد السياسي في الدول العربية. و تعطي الأولوية للبحوث المبتكرة والمستندة إلى الأدلة العلمية، والمرتبطة بالتحويلات الديمقراطية العربية لا سيما في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا

## عن مبادرة الإصلاح العربي

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 كشبكة مستقلة من مراكز ومعاهد بحثية عربية وأوروبية وأمريكية. ورسخت المبادرة منذ تأسيسها انطباعاً قوياً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة، من خلال الأبحاث، وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة، وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.

مبادرة الإصلاح العربي، كانون الثاني/يناير 2016



© 2016 مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي. [اضغط لقراءة الرخصة الكاملة](#)